الفصل الثالث

الإذاعات اليمنية المحلية وارتباطها بقضية الوحدة الوطنية

المبحث الأول

نشأة الوحدة الوطنية.

- تمهيد:

لقد ارتبط اليمنيون بروابط كثيرة على مدى التاريخ منها وحدة اللغة والثقافة والحضارة اليمنية العربية،والوحدة الجغرافية والتاريخ والأرض والعادات والتقاليد المشتركة،والأصل العربي الواحد،والدين الإسلامي والعقيدة الإسلامية الواحدة، والأهداف القومية والإسلامية في مواجهة التجزئة وتحقيق الوحدة العربية المنشودة بالإضافة إلى المصالح الوطنية والقومية، وغيرها من مكونات ومقومات العنصر الاجتماعي المتجانس الواحد(١).وهذه الروابط هي التي عمقت وحافظت على وحدتهم على مدار التاريخ.

الوحدة وإشكالية الهوية الوطنية:

تعني الوحدة إقامة دولة واحدة تلغي الكيانات السياسية التي تتوزعها الأمة بين المحيط والخليج وتعيد تشكيلها في إطار قانوني ودستوري جامع يتمتع بالسيادة والاستقلال والشخصية القومية المميزة.

والعروبة عالم من الروابط والأواصر اللغوية،والدينية والتاريخية والمعنوية التي تضفي على أبنائها اتساقًا أو تماثلاً ثقافيًا.ولا يعني هذا التماثل الثقافي وجود رغبة في تحقيق وحدة سياسية أو وجود حركة عقائدية تتبنى هذه الدعوة في شتى أقطار العروبة(٢). والأهم

---

(١) محمد عبد الله المأخذي، " الوحدة الوطنية ضرورية تفرضها أهداف الأمن القومي للجمهورية اليمنية"، مجلة الثوابت . العدد (٠١)، صنعاء، ١٩٩٣، ص١٦٨-١٧١ .

(٢) يوسف الشويري،" القومية العربية في القرن العشرين : من الانتصار إلى اليأس"،مجلة المستقبل العربي، العدد، ٣٤٥، نوفمبر،السنة الثلاثون، ٢٠٠٧،ص١٢٣.

من هذا وذاك تفسح هذه العروبة المجال أمام هويات متعددة وتتيح لها فرصة النمو،لا بل تستدعي وجودها،بدءًا بالوطنية القطرية،وانتهاء بالطائفة أو القبيلة.أما القومية العربية فتقوم على إلغاء الآخر بوصفها حركة جامعة عضوية تتوخى استبدال جميع الولاءات ودمجها بهوية واحدة ذات مواصفات واضحة لا تقبل التنوع ولا تنظر بعين الرضا إلى التعدد.

الهوية باعتبارها أمرا موضوعيا وذاتيا معا،هي وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة في إطار الانتماء الإنساني العام،"إنها معرفتنا بما وأين،نحن، ومن أين أتينا،والى أين نمضي،وبما نريد لأنفسنا وللآخرين،وبموقعنا في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة".(١)وهذه الهوية لا تنشأ من مجرد التشابه في السمات،بل تتصل أيضا بطبيعة التناقضات والصراع القائم لحل هذه التناقضات من منظار التكامل الدائم على احترام مبدأ تبادل المصالح.لان من أهم أسس الهوية القومية أو الوطنية هو الاقتناع بالولاء،وهذا الاقتناع يقوم على الاعتراف بـ"الآخر" وحل التناقضات المعترف بها،حلاً عادلاً،وديمقراطيًا .

فالمطلوب.

أولاً: الاعتراف بأن هناك خصوصيات قد تكون دينية،أو مذهبية أو مناطقية،أوأثنية،ولكن كلها مصهورة في بوتقة واحدة هي الهوية العربية أوالقومية (٢).وتعد مشكلة الوحدة الوطنية من المشكلات المهمة الحساسة في دول العالم الثالث،وتأتي هذه الأهمية من كونها غاية ووسيلة في آن واحد،فهي غاية يطمح إليها معظم هذه الدول،ووسيلة يرتكز عليها لتحقيق غايات ومرام أخرى يعتمد تحقيقها وانجازها على وجود الوحدة الوطنية (٣).

---

(١) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين،بحث في تغيير الأموال والعلاقات، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠،ص٦٢.

(٢) احمد مفلح،" الهوية العربية في المنهجية اللبنانية الجديدة : مقومات وخصائص "، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٤٦،ديسمبر- السنة الثلاثون،٢٠٠٧،ص٣١.

(٣) نغم نذير شكر،" دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرها في مستقبل العراق الجديد،" مجلة المستقبل العربي،العدد٣٦١،آذار – مارس،السنة الحادية والثلاثون، ٢٠٠٩،ص٧٦.

واليوم في ظل المنافسة العالمية والواقع السياسي الجديد للدول وتعدد قوى المتناقضات داخل المجتمعات المتخلفة في استيعاب التجديد وفقا لظروفها التاريخية والجغرافية والسياسية.

"...أصبحت أهم المشكلات المطروحة هي النزوع بين الحاجة إلى التنمية التي تتطلب استيراد تنمية حديثة من الخارج والانشغال بالمحافظة على حالة الثقافات التقليدية كما هي،أوعلى الأقل على نوع من الاستمرارية يمكن الثقافة من أن تلعب دورًا أساسيا في الهوية الوطنية إن كل ذلك يزيد من مشكلة عدم الانسجام الوطني بين مختلف العناصر والفئات في مجتمعات العالم الثالث". (١) وتتميز مجتمعات دول العالم الثالث بكونها مجتمعات موزائكية أي متعددة القوميات.

إذ تنطوي على انقسامات ذات طبيعة قبلية،عرقية،عشائرية،ودينية،وهي من التجذر والأصالة بحيث تنعكس على البنية السياسية المتجسدة بالدولة والنظام السياسي فيها (٢). ولهذه الانقسامات المتنوعة،التي يمكن وصفها بالتعددية السلبية،تمييزاً لها من التعددية الايجابية،أثر في عملية بناء الأمة،التي يعني وجودها،من ضمن ما يعني،أن يكون للأفراد أشياء مشتركة،وأن يعمل الكل على انجاز ما هو صالح وجيد للمجتمع.

وتتجسد أهمية الوحدة الوطنية بكونها تكاد تشابه الروح العامة لمجتمع ما،المسيطرة على كل أفراده وجماعاته، والمؤدية إلى توحيد مشاعرهم ووجدانهم،ومن ثم تماسكهم وتضامنهم، كما أنه لكي يستقيم أمر الدولة فلا بد من تقارب ثقافات سكانها وأن يكون هناك صهر لمختلف طوائفها،وتقوية روابطها وتوحيد مالها وأهدافها بالشكل الذي تصبح فيه أمة لها كيانها،ودولة قوية متماسكة(٣).فضلا عن ذلك فإن الهوية الوطنية تساعد في تنمية المعتقدات المشتركة،وتعطي الناس إحساسا بالتضامن الاجتماعي،وتشعرهم بقيمتهم وتساعدهم في تحديد ذاتهم،وتخدمهم بوصفها أساسا للعضوية في المجتمع السياسي،وهنا

(١) المرجع نفسه،نفس المكان.
(٢) عبد الجبار احمد،"العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسة،جامعة بغداد،٢٠٠٠،ص ٥٦.
(٣) نغم نذير شكر،مرجع سبق ذكره،ص٨٥.

المجتمع السياسي هو الصيغة المعاكسة المضادة للمجتمع التعددي السلبي،إذ تتسم علاقة الحاكم والمحكوم فيه بالفهم والاهتمام المشترك مستندة إلى إجراءات متفق عليها،وممارسات مبنية على الاعتراف المتبادل لا الاستبعاد(١).وتكمن أهمية الهوية الوطنية ... في أنها تقدم للفرد أدلة على السلوك السياسي. وفيما يخص المجتمع، فإنها تؤلف بنية وقيمًا وسننًا تساعد على ضمان التماسك في عمل المؤسسات، ثم أنها تقوم بوظيفة توحيدية ذات أبعاد شاملة لعموم أبناء الجماعات الوطنية،مثل وظائف الاتصال والتضامن الاجتماعي والمساواة والتحرر(٢).

والديمقراطية هي الضمانة الأساسية لعلاج مشكلة التمييز والاضطهاد الطائفيين (٣). لأن الديمقراطية تتطلب المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز بسبب الطائفية أو الدين أو المذهب أو الرأي السياسي، فضلاً عن أنها تتطلب تأمين حرية الاعتقاد المطلقة دون أن يكون في ممارسة هذه الحرية انتقاصاً لحق أو حرمان من منفعة أو تضييق الإمكانات.

تاريخ نشأة الوحدة اليمنية.

- اليمن الواحد.خلفية تاريخية:

في المادة الموسوعية المركزة والمعنونة"تاريخ الجزيرة العربية " History of Arabia" جاء في- الموسوعة البريطانية(Encyclopaedia Britanica1979) عرض للخلفية التاريخية لبلاد اليمن قبل الإسلام وبعده بوصف ذلك الإقليم وحدة متجانسة بشريًا وحضارياً.شكل توحدها في دولة أو ولاية مركزية واحدة"، في معظم حقب التاريخ الجزء الحضاري الهام في الجزيرة- قبل الإسلام -.وكان متحدًا في معظم مراحل التاريخ الإسلامي ..." ثم في العصر الحديث حتى بداية القرن التاسع عشر حين ضعفت السلطة المركزية واضطرب حبل الأمن فاحتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩م وعاد العثمانيون الأتراك إلى

(١) المرجع نفسه، نفس المكان .
(٢) المرجع نفسه،نفس المكان .
(٣) عبد الله لحود،في العلمانية والديمقراطية، ط٢،بيروت، منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢،ص ٢١.

تهامة وشمال البلاد عام ١٨٧٢م.وإذ توضح الموسوعة بأن الجزيرة كانت ثلاثة أقسام تؤكد أن تاريخها الطويل "يظهر على الأغلب،إن لم يكن إطلاقا بأن اليمن تشكل ذلك الجزء الغربي والجنوبي منها الأكثر خصوبة والأقدم حضارة.." (١)

- اليمن قبل الإسلام:

كان اليمن موحداً تحت حكم دولة سبأ في الألف الأول قبل الميلاد وكان الكيان السياسي الكبير الذي ارتبطت به معظم الرموز التاريخية في اليمن القديم،مثل ملكة سبأ التي كرمت بالذكر في القرآن الكريم والتوراة،وسد مأرب الذي ذاع ذكره في الموروث العربي الإسلامي وجاء خبره في القرآن الكريم أيضا في سورة سبأ،ثم مدينة مأرب عاصمة دولة سبأ والتي اعتبرها بطليموس الجغرافي الاسكندري وسط الإقليم المناخي الأول على الأرض.ويعتبر علماء الأنساب العرب سبأ رمزاً يمنياً أصيلا فهو عندهم الجد الأعلى لأهل اليمن وهو أبو حمير وكهلان اللذين تسلسلت منهما أنساب أهل اليمن جميعا،وهو رمز اذثر وبولوجي دال على جذور الشعب اليمني،يعكس مدى تاريخيًا متواترًا واستمرارية موروثة ومتواصلة قل أن تجد لها في التاريخ مثيلاً.

وعلى سبيل المثال جاء في نصوص(اجاثركيدس(AGATHARCHIDES) المؤرخ اليوناني في القرن الثاني قبل الميلاد في كتابه الخامس من مؤلفه :(ON THE ERYTHRAEAN SEA): إن السبئيين هم الأكثر سكاناً بين العرب ويسكنون الإقليم المسمى (EUDAEMO ARABIA) بلاد العرب السعيدة والتي تنتج معظم المنتوجات التي نعتبر ها نحن منتوجات ثمينة ... فبلادهم تنتج كل ما يحتاجه الناس عندنا من ضروريات الحياة. وأجسام السكان جذابة جداً...(٢)

وتحمل مدينة السبئيين اسم الأمة كلها وتقع على تل صغير.وهذه المدينة التي تسمى مدينة سبأ) هي الأجمل بكثير بين مدن بلاد العرب،ويتمتع الحاكم للأمة كلها بحق الأفضلية

(١) د.حسن العمري،"اليمن الواحد..خلفية تاريخية "،مجلة الثوابت، العدد الرابع، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٤،ص١٦

(٢) د. محمد عبد القادر بافقيه،" توحيد اليمن في التاريخ القديم"،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة السور بون،فرنسا،١٩٩٠م.

في الولاية الذي منحه إياه الشعب.

وفي نقش يمني قديم بخط المسند عثرعليه في صرواح ومازال موجوداً في مكانه والموسوم بالرمز(GL1000A-) ونشر لأول مرة ضمن منشورات الأكاديمية النمساوية للعلوم في فينا عام ١٩٢٧م يرد ضمن وقائع المكرب السبئي (الملك) "كرب إل وتر بن ذمار علي" في (القرن السابع قبل الميلاد) أنه كان يحكم باسم الإله (المقه وسبأ) كل بلاد اليمن،ويذكرالنقش بالتفصيل أسماء المناطق التي كان يحكمها وأهمها منطقة سبأ والمرتفعات الوسطى(من تعز حاليا إلى صعدة) ومنطقة نجران(مها مرم) ومنطقة أمير (ما بين الجوف والغائط ونجران) ومناطق المعافر(محافظة تعز حاليا) ومنطقة اوسان(محافظة شبوة) ومنطقة دثينه (مكيراس وأحور) إلى البحر ومنطقة دهس وتبني وتغيض (يافع ولحج وأبين) وميفع وسيبان(من حضرموت) ومناطق حضرموت الأخرى التي كانت تحت اوسان وبيحان والجوف ومدنه.

وتسجل نقوش حمير في النصف الأول من الألف الأول بعد الميلاد ألقابهم الملكية التي تؤكد أن التتابعة مثل - شمر يهرعش- وذمار علي يهبر- وثأران يهنعم- وأبو كرب أسعد(التبع اليماني المشهور)- وحسان يهأمن- وشرحبئيل يعفر- كانوا يحكمون اليمن كله بحدوده التاريخية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا.(١)

اليمن بعد الإسلام :

دخلت اليمن الإسلام رغبةً.ثم هاجرت لنصرة الدين الجديد فتوحد اليمنيون في الخارج تحت ألوية الفتوح وباتوا ولاية متحدة يحكمها "وال" كان يرسل من المدينة أولاً ثم دمشق فبغداد بعد ذلك .

وحين ضعف سلطان الخلافة العباسية كانت اليمن كغيرها من أقاليم الدولة العربية الإسلامية من أوائل من استقل عنها،ولعل أهم ظاهرة في تاريخ الصراعين الإمارات أو الدويلات المحلية التي كانت تظهر في اليمن حتى مجيء العثمانيين عام ١٥١٦م هي محاولة كل إمارة أو سلطة إكمال توحيد البلاد تحت سلطة سياسية واحدة،وقد نجحت فعلا كثير منها

(١) د.حسن العمري،مرجع سبق ذكره،ص ١٨.

في تحقيق ذلك كما حدث في ظل الدولة الصليحية (١٠٣٧-١٠٩٨)،والرسولية التي استمرت أكثر من قرنين(١٢٢٩-١٤٥٤م)،وبعدها الطاهرية(حتى ١٥١٧)،وجاء العثمانيون حكموا لقرن كامل (١)

وجدير بالملاحظة أن دولة الأئمة منذ قيامها عام ٢٨٤ هـ-٨٩٧م وحتى عام ١٩٦٢م كانت تسعى دوما لحكم البلاد كاملة،فكان لها النجاح أحيانًا والإخفاق أحيانا أخرى .

إن هذه الأمثلة (٢)وغيرها تؤكد أن الوحدة كانت هي القاعدة في تاريخ اليمن الطويل وان التجزئة أو التشطير هو الاستثناء،لم يحدث قبيل الإسلام ونهاية العصر الحديث.وكان ذلك في الغالب بفعل الضعف والوهن أو الصراع على السلطة (محليا)،أو بفعل التدخل الخارجي من تآمر أواحتلال كما حدث من احتلال بريطاني لعدن وجنوب البلاد أو عودة الأتراك بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م.

فالوحدة اليمنية هي عملية وصيرورة تاريخية تشكلت عبر العصور وتكاملت سماتها وعواملها نحو الأكمل بما هو ثابت في مختلف المصادر،ونجد محصلة ذلك كله في تحقيق الوحدة اليمنية كما في ٢٢ مايو ١٩٩٠م حيث تم توحيد كيانيين سياسيين في دولة واحدة (الجمهورية اليمنية).

نشأة الوحدة حديثاً :

- الوحدة في الدساتير اليمنية :

تؤكد نصوص الدساتير اليمنية التي صدرت قبل الوحدة لكل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وكذا الدستور الحالي للجمهورية اليمنية الذي تم الاستفتاء عليه في (١٥-١٦مايو ١٩٩١) وتعديلاته التي أقرت في مجلس النواب بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤م،أن وحدة الشعب والأرض اليمنية مقدسة وأنها هدف ومصير الشعب اليمني وفيما يلي نصوص من الدساتير المشار إليها :

"إيمانا بوحدة اليمن ووحدة المصير للشعب اليمني في الإقليم واعتماداً في الأساس

(١) د.حسن العمري،مرجع سبق ذكره، ص ١٩.
(٢) المرجع نفسه،ص ٢٠.

علـى وحـدة الشـعب والأرض اليمنيـة فقـد ناضـل شـعبنا اليمنـي ببسـالة ضـد الامبرياليـة والاستعمار وضد رجعية الإقطاع المحلي متمثلا في الحكم الإمامي والسلاطيني".[1]

"ورغم الأوضاع الاستثنائية غير الطبيعية التي وجدت متمثلة بتجزئة الإقليم اليمني إلـى شـطرين،إلا أن هـذه التجزئـة لـم تسـتطع أن تقـف عائقـا أمـام وحـدة النضـال الـوطني المشترك لإقليمنا اليمني شمالا وجنوباً".

" واليوم وبالرغم من التجزئة فان الترابط الجدلي لنضال الشعب بشطريه مستمر في تلاحمه ووحدة نضاله ليس فحسب ضد المؤامرات الامبريالية والرجعية في الأقاليم وإنما في سبيل الخلاص النهائي من مواقع التجزئة ولإعادة الأوضاع الطبيعية لوحدة الإقليم".

"وتتويجـا لكـل هـذه النضـالات المترابطـة جـدلياً لإقامـة الـيمن الـديمقراطي الموحـد كخطوة نحو الوحدة العربية الديمقراطية،فقد أعطى شعبنا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نفسه هذا الدستور الوطني الديمقراطي":

- **"مادة(١):** جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد".
- **"مـادة(٢):** الشعب اليمني شعب واحد و هو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمنية واحدة".
- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٧-١١-١٩٧٠م.
- **"مـادة(١):** اليمن دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة و هي جمهورية شوروية نيابية،والشعب اليمني جزء من الأمة العربية".
- **"مادة(٢):** اليمن كل لا يتجزأ والسعي لتحقيق الوحدة اليمنية واجب مقدس عل كل مواطن."

الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ديسمبر ١٩٧٠م.

- **"مادة(١):** الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة،وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها،والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والعالم

(١) د.أبو بكر القربي،"الوحدة في الدساتير اليمنية"،مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره،ص٢٥.

الإسلامي".

- دستور الجمهورية اليمنية ١٦مايو ١٩٩٠م.
- **"مادة(١):** الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة،وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها،والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية".

التعديل الدستوري للجمهورية اليمنية

الذي أقره مجلس النواب بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤م.

الوحدة في الفكر السياسي :

قبل قيام الوحدة اليمنية بخمس سنوات،كانت الساحة اليمنية تشهد نظامين سياسيين جرتهما خلافاتهما السياسية وتناقضاتهما الإيديولوجية إلى حربين ومناوشات عدة، وقد كان هناك تباين واضح بين توجهاتهما الفكرية والسياسية عموما وبين تصوريهما للديمقراطية والوحدة خصوصا،بحيث يبدو مستغربا الحديث عن موقف مماثل للفكر السياسي اليمني المعاصر من مسألتي الوحدة والديمقراطية[١]

وكان فكر النظامين السياسيين السابقين في يمن ما قبل الوحدة يلتقي عند نقاط يتفقان عليها، ولعل من أهم تلك النقاط، وخاصة ما يتعلق منها بمسألتي الديمقراطية والوحدة:

- كانت المسالة الديمقراطية لدى الفكرين تأتي في الترتيب لاحقًا لمسائل وهموم أخرى.فبينما كان أحدهما يعطي الهم التنموي أولوية على مسالة الديمقراطية كان الآخر يقدم الأيديولوجيا على مسألتي التنمية والديمقراطية.وبالطبع كان لهم التمكن وبسط سلطة الدولة الأولوية العليا لدى كلا الفكرين.
- كانت ديمقراطية التعددية الحزبية مرفوضة من كلا الفكرين:أحدهما انطلاقا من تشبثه بفكرة ديكتاتورية طبقة العمال(الحزب)كبديل ثوري للتعددية الحزبية التي اعتبرها إفرازًا رأسماليا بغيضا، والآخر تأسيسيًا على ضرورة التدرج الديمقراطي

(١) عبد الملك منصور،" معادلة الديمقراطية- الوحدة – حالة اليمن"،مجلة الثوابت، العدد الخامس (ابريل- يونيو١٩٩٥)،ص١٧

وعدم ملاءمة الظروف السائدة في اليمن للشكل الحزبي التعددي من أشكال الديمقراطية .

- ظل الفكران ينشدان الوحدة ويبشران بها كهدف لابد من تحقيقه بينما ظلا يشيدان ويفتخران بالديمقراطية كمنجز تحقق في الواقع بصورة أفضل مما عند الآخر،وذلك على اختلاف بينهما في تصوريهما للوحدة ومفهوميهما للديمقراطية.
- تبنى الفكران عمليًا وحدة الإطار التنظيمي للعمل السياسي كبديل لديمقراطية التعددية الحزبية،واتفقا على أن تكون صيغة التنظيم السياسي الموحد هي أداة العمل السياسي في دولة الوحدة،بيد أن من المعلوم انه فيما عدا الاتفاق على وحدة الإطار التنظيمي كان الاختلاف شاسعا بين تصور الفكرين لتكوين الإطار التنظيمي ومضمون نظريته للعمل الوطني.
- كلا الفكرين كانا ينزعان،ولو أحيانا،إلى تحقيق الوحدة بالقوة وقد عبر عن ذلك في عبارات ضمنية وأحيانا صريحة،وقد تمخض عن هذا النزوع،في وجود عوامل أخرى،الدخول في اشتباكات مسلحة وإيواء ودعم المعارضة المسلحة [١].

وارتبط الفكران بالايديولوجيا بمفهومها المعاصر والتي تعني العقيدة السياسية لحزب وحكومة،ويمكن تحديدها بمجموعة المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيم الأخلاقية التي ينتهجها حزب ما أو حكومة معينة ويسعيان لتحقيقها وتنفيذها بالترغيب أو الإكراه أو بكليهما معاً،والسير على هداها في الحاضر وفي المستقل[٢].

لذا تظل الوحدة اليمنية تجربة متقدمة بالمعايير النسبية على بقية الأنظمة السياسية في بلدان الخليج العربي، وباستمرار هذه التجربة الديمقراطية الأولية في اليمن فإنها ستفرض من خلال إشعاعها على محيطها في الخليج العربي تطورات ايجابية على النظم

(١) د. عبد الملك منصور،مرجع سبق ذكره، ص١٨.
(٢) د.خميس حزام والي،" الايديولوجيا والأحزاب السياسية"، مجلة الثوابت، العدد الخامس (ابريل- يونيو١٩٩٥)،ص٢٥.

السياسية في بلدان الخليج العربي عموما."[١] فقد بقيت راسخة ومتماسكة،رغم بعض الهزات في بعضها وتباطؤ الاندماج في بعضها الآخر.

فخلال النصف الأول من القرن العشرين تم "توحيد أجزاء من الجزيرة العربية وقيام المملكة العربية السعودية في دولة اندماجية مركزية،وهي تجربة وحدوية ناجحة، بغض النظر عن نظامها السياسي وحول أسلوب تحقيقها،وكما تم توحيد ليبيا الحالية بقرار من الأمم المتحدة في الخمسينيات في دولة اندماجية مركزية ولا تزال قائمة رغم "ملاحظات حول طبيعة الحياة السياسية فيها "وملاحظات حول الأوضاع الداخلية والتوجهات والممارسات الخارجية لها.

كذلك تم اتحاد بعض الإمارات العربية في الخليج عام ١٩٧١م وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في اتحاد فيدرالي تم الحفاظ عليه حتى الآن."[٢]

وإذا ما عدنا بذاكرتنا إلى تاريخ قيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط /فبراير ١٩٥٨م التي وحدت مصر وسوريا،فقد كانت بارقة أمل للوحدة العربية،إلا أنها سرعان ما انتكست في عام ١٩٦١م وأدت إلى الانفصال، والى تخلف الفكر الوحدوي والمؤسسي حينئذ من اللاحاق بالعمل السياسي الوحدوي وتدعيمه وتسهيل مهمته، وكذلك بسبب الأوضاع الإقليمية والدولية التي ساهمت مجتمعة في ذلك الانفصال.

تم التركيز على هذا الانفصال وكذلك على المحاولات الفاشلة لتوحيد مصر وسوريا والعراق في "الوحدة الثلاثية"عام ١٩٦٣م،وكذلك فشل محاولات توحيد ليبيا ومصر والسودان في السبعينيات،ومحاولة توحيد سوريا والعراق في عام ١٩٧٨م،وذلك لضرب مسألة الوحدة العربية عموما،مع إهمال وتناسي متعمد للمحاولات الوحدوية الأخرى الناجحة والمستمرة التي تمت في الوطن العربي خلال القرن العشرين."[٣]

وقد جاء إعلان قيام الجمهورية اليمنية وسط ظروف إقليمية ودولية عاصفة،زادت

---

(١) خير الدين حسيب، "بمناسبة الذكرى الخمسين لوحدة مصر وسوريا:بارقة أمل من الخليج"، مجلة المستقبل العربي،العدد، ٣٤٨، فبراير، ٢٠٠٨م، ص٦-٧.

(٢) خير الدين حسيب، مرجع سبق ذكره،ص٧.

(٣) المرجع نفسه، نفس المكان.

من أعباء المصاعب الداخلية المتعددة الأبعاد،خاضت اليمن خلالها غمار تثبيت النظام السياسي،متسلحة بثوابتها الوطنية.حيث جاء تحقيق وحدة شطري اليمن بأسلوب سلمي وديمقراطي،مثل أكبر عملية بناء وإصلاحات شاملة وواسعة في تاريخ اليمن الحديث."[١]

لقد جاء تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م،نتاجاً مميزًا لكفاح اليمنيين عبر الزمان والمكان وبحثهم الدءوب تأكيدا لهويتهم الوطنية العربية الإسلامية،واستجابة موضوعية لظروف العصر وسماته العامة وخصائصه البارزة."[٢]

وقد تم الإعلان عن قيام الوحدة اليمنية في مدينة التواهي بعدن،وفقا لمبدأ التقاسم بالمناصفة ثم توزيع مقاعد مجلس الرئاسة وسلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوزيع الأجهزة الواقعة في إطار كل منهم ومن ثم توزيع المناصب في إطار كل جهاز من أعلى وظيفة إلى وظيفة مدير الإدارة بين طرفي الوحدة(المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) ليقوما معا بالإدارة المشتركة بجهازين إداريين مختلفين وقوانين وأنظمة وسياسات شطرية لدولة توسع حجمها ونطاقها."[٣] وقد اقترن تحقيق الوحدة اليمنية بسيادة نظام سياسي جديد في دولة الوحدة ركيزته الديمقراطية وقواعده التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان.[٤]

- اتفاق عدن وبيان صنعاء التاريخي:

إن الخطوات العملية على طريق الوحدة اليمنية،ارتبطت باتفاقية عدن وبيان صنعاء،باعتبارهما منهجًا مؤديًا للوحدة..ومشروع الدستور لدولة الوحدة،بوصفه المصدر التشريعي الأول لتنظيم الدولة اليمنية الواحدة،والموضح شكلها وهيكلها بكل ما يكونها من

---

(١) عمر سالم العكبري،"إصلاحات السلطة المحلية خلال خمسة عشر عاما"،ندوة خمسة عشر عاما من الإصلاحات السياسية والاقتصادية،٢٤-٢٥،ابريل ٢٠٠٥م،صنعاء.

(٢) المرجع نفسه،ص٥٤.

(٣) نبيل شمسان،"الإصلاحات الادراية والخدمة المدنية خلال ١٥عشر عاما"،ندوة١٥عاما من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ٢٤-٢٥ابريل،٢٠٠٥م،صنعاء،ص٣٣٩.

(٤) أحلام عبد الرحمن علي،الوحدة اليمنية وأثرها على الفرد والمجتمع، ط١، دار الكتب اليمنية للنشر والتوزيع،صنعاء،، ٢٠٠٧، ص٦.

مؤسسات وعلاقات داخلية وخارجية ."[1]

ففي الثلاثين من نوفمبر للعام ١٩٩٠م تم خلال هذا التاريخ المصادقة وإقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة،الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠م الموافق ٤ ربيع الأول ١٤٠٢هـ،من قبل قيادتي الشطرين ممثلة بالأخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام،وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني،تنفيذاً لما ورد في اتفاقية الكويت،وقد حددت على ضوء هذا الخطوات التالية :-

أولا:

أ- إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشورى والشعب في شطري الوطن،وذلك للموافقة عليه طبقا للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر.

ب- يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور،وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقا للدستور الجديد.

ج- تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال،وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور،ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

د- يدعو رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

ثانيا:

أ- استكمال كافة الإجراءات لتنفيذ اتفاق رمضان،مايو ١٩٨٨م،ومنها ما يتعلق بتنشيط

---

(١) الجمهورية اليمنية، المجلس اليمني الأعلى:اتفاق عدن التاريخي ومشروع دستور دولة الوحدة .صنعاء:، مطابع التوجيه السياسي والمعنوي،١٩٩٠م،ص٤.

أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة،واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين،وتنفيذ نتائج الدورة الأولى لعام ١٩٨٩م للجنة الوزارية المشتركة التي انعقدت في صنعاء بتاريخ ١٢-٢٣مارس ١٩٨٩م والإسراع في إنجاز أعمال اللجان الوحدوية المشتركة خلال مدة زمنية أقصاها شهران.

ب- التأكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحد بالإسراع في انجاز مهمتها التي بدأتها في دورتها الأولى خلال فترة زمنية أقصاها شهران وذلك بما يكفل الإعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دولة الوحدة وبما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي.

ثالثا: تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق خلال الفترة الزمنية المحددة في مواده."[١]

وقد انطلقت الأسس السياسية لدولة الوحدة اليمنية من المواد الآتية:

- **المادة (١)** الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة،وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها،والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والعالم الإسلامي.
- **المادة(٢)** الإسلام دين الدولة،واللغة العربية لغتها الرسمية.
- **المادة(٣)** الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.
- **المادة (٤)** الشعب مالك السلطة ومصدرها،ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة،كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.
- **المادة (٥)** تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة."[٢]

---

(١) الجمهورية اليمنية،المجلس اليمني الأعلى،مرجع سبق ذكره،ص٨-٩.
(٢) الجمهورية اليمنية، المجلس اليمني الأعلى،مرجع سبق ذكره،ص١٣.

مما سبق نرى أنه بقيام الوحدة اليمنية قد أنهيت سلسلة حلقات من التجزؤ والتوحد وشملت تاريخ اليمن الطبيعي خلال المائة وخمسين عاما الماضية.

وفي ٢٢مايو عام ٩٠م أعلن رسمياً عن اندماج شامل ذابت فيه الشخصية الدولية لكل من الجمهورية العربية اليمنية (ج.ع.ي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (ج.ي.د.ش) في شخصية دولية لها سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واحدة.

بعد أن شكلت مسألة الوحدة بين الشطرين على مدى عقدين من الزمان مركز التقاء تصب فيه مختلف السياسات العامة،ويلتف حوله كذلك الخطاب السياسي والإعلامي لحكومتي الشمال والجنوب."[١] وكانت اتفاقية القاهرة عام ١٩٧٢م هي الأساس الوحدوي الأول لما تلاها من اتفاقيات وحدوية [*] وصولاً إلى اتفاقية عدن في نوفمبر ١٩٨٩م،التي شكلت بدورها الأساس الأخير والعملي لإنجاز عملية الوحدة بعد ستة أشهر من التوقيع على الاتفاقية.

وهذا ما يؤكد على أن الوحدة اليمنية كعملية سياسية ومعنوية لم تكن عملية منقطعة الجذور عن الخبرات السياسية الوحدوية التي أفرزتها على مراحل زمنية متفاوتة الاتفاقيات الثنائية أو معزولة عن مساعي النخب السياسية المتبادلة في كلا الشطرين.

"لقد أخذت الوحدة اليمنية،على مدى عشرين عاما، سيرها الزمني المتدرج في الانتقال من التشطير إلى الوحدة،مستفيدة من ايجابيات التقارب الوحدوية السابقة لها وسلبياتها خاصة التجربة المصرية – السورية (١٩٥٨-١٩٦١م).كما استفادت من الخصوصية الزمانية والمكانية التي أتاحت المجال للشروع في اندماج سياسي فوري وشامل يتجاوز الخيرات الاندماجية الأخرى كالفيدرالية والكونفدرالية التي ظلت مطروحة للتفاوض حتى اللحظات الأخيرة قبل إصدار بيان قمة عدن الحاسم عام ١٩٨٩م.[٢]وتسارعت

---

(١) نشوان محمد السميري،التعدية السياسية في اليمن- أسس التجربة وحدود الممارسة، ط١، صنعاء، الجيل الجديد للطباعة والنشر، ٢٠٠١م،ص١٠٩.

(*) هذه الاتفاقيات:بيان طرابلس (نوفمبر ١٩٧٢م- اتفاقية قعطبة١٩٧٧م، واتفاقية قمة الكويت مارس ١٩٧٩م ولقائي القمة في تعز وصنعاء على التوالي ١٩٨٨م.

(٢) نشوان محمد السميري،مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

الخطوات السياسية نحو انجاز عملية الاندماج السياسي بين شطري اليمن بوتيرة عالية خلال الفترة بين عام ١٩٨٦م حتى خريف ١٩٨٩م حين " أصبح الرهان على الوحدة- بل في معظمه حقيقياً "[١] وقد وجد ترجمته الفعلية- في توقيع اتفاقية عدن التأسيسية في ٣٠نوفمبر ١٩٨٩م.[*]

ومنذ أن صدقت قمة عدن في ٣٠تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م على دستور دولة الوحدة،وتحديد فترة العام للانتهاء من إجراءات إحالته السلطة التشريعية في الشطرين،وكذا الانتهاء من الاستفتاء الشعبي على الدستور،دخلت عملية الوحدة حيز التنفيذ المرتبط بمدة زمنية معينة،أقصاها عام واحد منذ ذلك التاريخ: وحتى إعلان قيام دولة اليمن الواحد باسم"الجمهورية اليمنية"تعددت "العمليات التنفيذية وبدأ ضروريا حسم العديد من القضايا التي تدخل في إطار إنهاء ميراث حقبة التشطير وتباين التجربة السياسية الاجتماعية،وأبرزها قضايا دمج المؤسسات والوزارات،والاتفاق على شكل النظام السياسي لدولة الوحدة،وإعادة تكييف العلاقة مع القوى السياسية في الشطرين،وكذلك التعامل مع المواقف الدولية والإقليمية،المتحفظة أو الرافضة،لعملية إعادة توحيد اليمن."[٢]ومع قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢آيار/ مايو ١٩٩٠م،قبل الموعد المقترح لها بحوالي نصف عام كامل،تغيرت ملامح الصورة السياسية والجغرافية في جنوب الجزيرة العربية .

---

(١) ديبوروس روبرت،"الجمهورية اليمنية:حالة التوحد السياسي في التطبيق١٩٨٩-١٩٩٢"، في المؤلف الجماعي: (براون)،ارسولاوآخرون:التحولات السياسية في اليمن بحوث ودراسات غربية، ١٩٩٠-١٩٩٢م.ترجمة:حمود الصلاحي وآخرون، صنعاء،المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية،ط١، ١٩٩٥م،ص٧٩.

(*) كانت اتفاقية عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١م بمثابة الأساس القانوني والتعاهد الذي قام عليه مشروع الوحدة اليمنية واشتملت الاتفاقية على ٣ نقاط رئيسة:

- يعرض مشروع دستور دولة الوحدة على الهيئتين التشريعيتين في كل من صنعاء وعدن للتصديق عليه خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر ثم يحال إلى استفتاء شعبي في مدة لا تقل عن ستة أشهر من التصديق عليه .
- تكثيف عمل الأجهزة الإدارية لمشتركة .
- يرتكز عمل اللجنة السياسية المشتركة على نتائج أعمال دورتها الأولى (عقدت في الشهر السابق) وتضع خطة لمستقبل الوطن سياسيا.

(٢) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية – دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة، ط١، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير،١٩٩٤م،ص ٢٠٥.

ولم يكن ذلك التغيير" قاصراً على مجرد دمج شطرين أو كيانين دوليين في إطار وكيان دولي واحد،وإنما تعدى ذلك التغيير آفاقا أخرى ارتبطت بطبيعة التجربة السياسية الاقتصادية الجديدة التي اقترنت بالدولة الوليدة،وهي تجربة التعددية الحزبية المفتوحة،وسياسات الاقتصاد الحر، والاكتشافات النفطية،وإعادة بناء الدولة الموحدة وفق أسس ومبادئ ومعايير وحدوية شاملة تنهي ميراث التشطير وما ارتبط به من تخلف وتعثر لمحاولات التنمية .."[١]

١ . **النظام السياسي لدولة الوحدة**.

بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الـ٢٢من مايو عام ٩٠م والتي كانت هي البداية الفعلية لنظام سياسي قائم على : "الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وصيانة الحقوق والحريات العامة والمدنية في إطار الدستور والقانون."[٢] تم الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية في (١٥و١٦) من مايو ١٩٩١م،والمعدل من قبل مجلس النواب في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤م،والنظام السياسي في الجمهورية اليمنية،وحدد الأسس العامة للدولة وأسس دعائم النظام النيابي الديمقراطي.وكان أبرز ما ورد فيه:

١. " أكد على سيادة القانون واستقلال القضاء،وأن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات،وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية،وأن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها،يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة،كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة."[٣]

٢. "يقوم النظام السياسي في الجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية، وذلك

---

(١) المرجع نفسه، نفس المكان.

(٢) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٥ عاما من البناء والتطوير.صنعاء:، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، ٢٠٠٥م،ص ٣٤.

(٣) الجمهورية اليمنية، دستور الجمهورية اليمنية . صنعاء :مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر،د.ت،ص ص١-٣.

بهدف تداول السلطة سلميا.."[1] ويأخذ بمبدأ لامركزية الحكم في نظام الحكم المحلي،حيث تقسم أراضي الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية،ويكون لها مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً ومباشراً،واعتمد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام الادراية المحلية.

وفي الجانب الإعلامي:حددت السياسة الإعلامية. الإستراتيجية التي يقوم على أساسها العمل الإعلامي اليمني،وفي المقدمة الالتزام بحرية التعبير والصحافة والانتصار لحقوق الإنسان وقيم المساواة والعدل والإخاء والسلام والأمن والاستقرار واعتبار الرسالة الإعلامية حقاً من حقوق الإنسان والمجتمع،وتأكيد أن الإعلام بأجهزته المسموعة والمقروءة والمرئية ملك للجميع ووظيفته الرئيسة في جميع الأحوال والغايات المشروعة للجماهير،لتحقيق الطمأنينة والرفاه الاجتماعي، وتأكيد المصداقية وقيم الحق والعدالة في أشكال التناول الإعلامي كافة،والحرص على عدم مجافاة الحقيقة أو حجبها وتجاوزها. [2].

ومنذ قيام الدولة اليمنية الموحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م على أساس خلق نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة تم دمج المؤسسات الإعلامية الحكومية لشطري البلاد في مؤسسات موحدة،وأدى ذلك إلى انبثاق قدرات وإمكانيات أفضل وإحداث تطورات في مجال الصحافة المكتوبة والإعلام المسموع والمرئي، هذا الانتهاج الديمقراطي والتعددية السياسية أدى إلى قوة تطوير العمل الإعلامي بأشكاله المختلفة تنفيذاً لقانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٩٠م. [3].

- الإذاعات ودورها أثناء قيام الوحدة.

لعبت الإذاعات اليمنية(إذاعة صنعاء وإذاعة عدن) المحلية دورًا وطنياً كبيرًا،حيث بثت برامجها المختلفة حماساً لدى المواطن اليمني تجاه وحدة الشطرين،ومثلت رافدًا فاعلاً إلى جانب الصحف،حيث خاضت حملة تنويرية في وجه الثالوث الرهيب(الفقر،والمرض،

(١) المرجع نفسه،ص ص ٣١-٤٣.
(٢) وزارة الإعلام، السياسة الإعلامية للجمهورية اليمنية.صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي،صنعاء، ١٩٩٥، ص٥.
(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مرجع سبق ذكره،ص ص٧٦، ٨٤.

والأمية) والخروج من ظلام الجهل والفقر إلى نور العلم والمعرفة والنماء للإنسان اليمني.فكان الإعلام الإذاعي سلاحاً ماضياً في تحقيق الوحدة الوطنية بين شطري اليمن،وتحول الإعلام المحلي إلى رافد رئيس لخطط التنمية،وموجه ومرشد للجماهير ومرآة عاكسة لتطلعاتها وهمومها[1]واستطاع الإعلام المحلي أن يؤدي دوره في نشر القيم الإيجابية والمبادئ الوطنية،وخلق الاتجاهات التي تتعاطى مع روح العصر،ورياح التغيير،فخلال الاثنين والعشرين عامًا الماضية من عمر الوحدة اليمنية تمكن الإعلام بكل وسائله من تأدية خدمة جليلة للمجتمع،من خلال البرامج الهادفة والتغطيات لاحتفالات الشعب اليمني بوحدته الوطنية.

كذلك لعبت الإذاعات المحلية وتحديدا الإذاعات قديمة النشأة دورًا كبيرًا في ربط الشعب بمرؤوسيه.ففي حرب صيف ١٩٩٤م،التي أعلنها المتمردون الانفصاليون(*)والتي أرادوا من خلالها العودة إلى مرحلة التشطير بين اليمن الواحد، ركزت الإذاعات المحلية على تقديم الحقائق للمواطنين،عما يضمره الانفصاليون للشعب اليمني وما يخفون وراء مآربهم.وتنقل الإعلام المحلي مع المقاتلين في كل جبهات القتال،فظهر دور الإعلام كدور الدبابة والمدفع إن لم يكن مماثلا له.[2]كما ركزت الإذاعات منذ نشأتها على :صياغة الرأي العام في المحيط السكاني وتهيئته للمشاركة الفعلية في برامج التنمية وربط الفرد بواقعه النوعي ومن ثم بالواقع الأكبر وترسيخ قيمة التعاون ونشاطات العمل التعاوني المنظمة في المجالات كافة،وخلق روح الالتزام والشعور بالمسؤولية باحترام الحق العام والالتزام بالنظام والقانون باعتبار ذلك أساسا لحياة آمنة مستقرة وتنمية مستدامة للوطن والمواطن.

وركزت على المحافظة على الإيجابي من العادات والتقاليد وحفظ التراث الشعبي من فنون وحكم وأمثال وأزياء وأدوات حياة ... الخ.وتطوير الشخصية لتحل الحركة محل

(١) وزارة الإعلام، الإعلام اليمني بناء وتحديث.صنعاء:مطابع التوجيه المعنوي، ط١، أكتوبر،١٩٩٨،ص ٢٢.

(*) انظر: من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،"حرب ١٩٩٤ الأهلية في اليمن"، متاحة على الموقع الالكتروني، ttp://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ التصفح،يوم الخميس ٢٤-٦-٢٠١٠م الساعة ١١صباحا.

(٢) المرجع نفسه،ص٢٤.

الجمود والإقدام محل التواكل وتعزيز الثقة في الذات وفي المجتمع باتجاه تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على النفس والمشاركة الواعية في تنفيذ مجموع السياسات التي تنفذها الحكومة وترعاها،وأيضا رعاية الإبداع بتقديمه وتشجيعه في المجالات كافة بحيث تصبح الإذاعة المحلية منبرًا مسئولاً يقدم المبدع من خلاله نفسه للآخرين من ناحية ومن ناحية أخرى إحدى وسائل اكتشاف الموهوبين والمتميزين ممن يمكن أن يمثلوا رافداً لمجالات التطوير في الوطن .

وحينما عادت الأصوات الانفصالية مجددا وأشعلت نار الفتنة في أكثر من محافظة يمنية خلال العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م من خلال بث لغة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد عبر منابر إعلامية جندتها لهذا الغرض سواء في الإعلام المحلي أو العربي أو الدولي وذلك لغرض التأثير على المستمع اليمني وبث روح الانهزامية لديه وطرح روح المناطقية واللامساواة وعدم العدالة في توزيع ثروات البلاد،كل تلك الدعوات الإعلامية التي جندتها الشخصيات الانفصالية،جابهتها وسائل الإعلام المحلية بالتصدي وخصوصا الإذاعات اليمنية المحلية المسموعة باعتبارها الأقرب إلى المواطنين.

و كرست معظم برامج تلك الإذاعات على ظاهرة التخريب التي دعت إليها العناصر الانفصالية وأثرها على التنمية في معظم مديريات المحافظات،وأن الوقوف مع تلك العناصر يعني العودة بعجلة التنمية إلى الوراء ويأتي هذا في إطار اختصاصات الإذاعات المحلية في تبصير المواطنين بعملية التنمية وتلمس همومهم عن قرب .حيث ركزت على تفنيد لغة الخطاب الإعلامي الذي كانت تدعو إليه القوى المعادية للوحدة الوطنية والعمل على تفكيك ودحض المؤامرات في تلك الخطابات الإعلامية المعادية للوحدة.والتي أدت إلى نشوب حرب بين الشرعية والانفصاليين كانت نهايتها الغلبة لمصلحة الوحدة الوطنية ومغادرة الانفصاليين إلى خارج الوطن.فاليمن إحدى بؤر الصراع التي يراد إشعالها أسوة ببقية البلدان العربية التي انهارت بفعل المنظومة الأمريكية الصهيونية الجديدة على المنطقة،ولأن الوحدة اليمنية تمثل عقبة كبيرة لدى أعداء الأمة العربية وخصوصا الكيان الصهيوني،باعتبار اليمن الموحد تمثل موقعا استراتيجيا لقلب الوطن العربي وأيضا ممرًا

تجاريًا عالميًا له مكانته قديمًا وحديثًا. لذا فإن تجزئته تعد هدفا استراتيجيا لدى أعداء أمتنا العربية والإسلامية، ويأتي تنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي عبر القيادات العربية الرجعية وأيضا القيادات اليمنية المنشقة التي أعلنت بصراحة ارتماءها في أحضان دعاة الانفصال .

٣ -مظاهر الخلل في الوحدة الوطنية :

هناك عوامل عديدة تسعى بعض القوى من خلالها إلى تخريب الوحدة الوطنية والوقوف خلف الممارسات اللامسئوولة في محاولة لإجهاض المشروع الوطني الكبير "الوحدة اليمنية" وبدعم خارجي والنيل من إرادة الشعب ومكاسبه العظيمة. (١)غير أن ابرز العوامل المؤثرة في مسيرة الوحدة الوطنية هو ما خلفته نتاج حرب صيف ٩٤م وما أفرزته تلك الحرب وما أعقبها من ممارسات خاطئة مثل شرخاً في الوحدة اليمنية باستخدام القوة ورفض مبدأ الحوار في ترسيخ الوحدة اليمنية.(*) (٢) وتعددت تلك المظاهر في الآونة الأخيرة من هذه العوامل:

١. الاصطفاف على أسس مناطقية،عشائرية وطائفية وعرقية ومذهبية.
٢. أقلام وأصوات تنخر جذور الوحدة الوطنية مفضلة مصالحها على مصالح الوطن.
٣. التعبئة والتحريض ضد قطاعات معينة بدعوى التحذير من أخطارها.
٤. الوقوع في حبائل دول وجهات معادية وترديد أفكار هذه الجهات والترويج لها.

إن مشكلة الشعور بالظلم والتهميش تكمن في استحواذ جماعة من الشعب على مراكز القوى مجتمعة دون الآخرين،بغض النظر عن كون هذه الجماعة تشكل الأغلبية من

---

(١) صادق أمين أبو راس،" هناك مؤامرة كبيرة ضد وحدة الشعب ولا نبرئ الاشتراكي من دعوات الانفصال "، متاحة على الموقع:
http://www.almotamar.net/news/71760.htm تاريخ التصفح يوم الجمعة الـ١٠ من يوليو ٢٠٠٩م،الساعة ٦مساء

(*) على ناصر محمد الرئيس الأسبق لجنوب اليمن.

(٢) علي ناصر محمد،"ترسيخ الوحدة هو بطمأنة المواطنين وإشعارهم بكرامتهم"، متاحة على الموقع،http://www.alsahwa- yemen.net/view_news.asp?sub_no=1_2009_03_18_69269
تاريخ الزيارة ١٨-٣-٢٠٠٩م

المجموع الكلي للمواطنين أو على العكس. و هذه الحالة تؤدي إلى مجموعة من المشاكل التي تقف في مقدمتها مشكلة التوزيع العادل للثروات الوطنية حيث تقود بدورها إلى مجموعة مشاكل صغيرة متفرقة تلقي بظلالها على قضية الوحدة الوطنية والولاء للوطن [1]

كما أن" التوزيع العادل للثروات الوطنية،هو الضمانة لنيل جميع المواطنين الفرصة نفسها من الرقي والتطور ودون أدنى تمييز وعلى أي أساس كان.في حين تتوفر للمواطن في أي منطقة من مناطق البلاد الخدمات نفسها، لن يشعرحينها المواطن بأنه يتعرض للتمييز عن بقية المواطنين مما ينمي عنده روح المواطنة وتنمية ولائه للوطن ... أي أن صلب المشكلة يكمن في الحالة الاقتصادية للمواطن وانعكاس ذلك على حالته الاجتماعية".

وهذا يعني بأن تنمية روح المواطنة،يمر عبر بوابة العدالة والمساواة بين المواطنين وصون كرامتهم، وهو الواجب الذي يقع على عاتق الحكومة والقيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية :

في الجانب الآخر نجد أن من أبرز عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية بين اليمنيين تكمن في العدالة والمساواة أمام القانون وتمثل صمام رئيسي لحماية الوحدة،ويلعب دوراً في هذا الإعلام والتعليم باعتبارهما الوسيلة الأساسية لنشر الوعي وتعميق هذا المفهوم في أوساط جيل الوحدة وكذلك إشاعة العدالة،لأن الجيل الجديد ربما يعطى الانطباع أنه ليس هناك "عدالة... وليس هناك مساواة... ولأنه لم يعش تلك المرحلة قد ينطلي هذا الكلام عليه... لكن ضمان العدالة والمساواة أمام القانون هو الصمام الرئيسي لحماية الوحدة.

ولا يعتبر الوقت أو الزمن هو المقياس لضمانة كافية لحماية الوحدة... لكن ما تحققه الوحدة للمواطن من الأمن والاستقرار والعدالة والحرية والديمقراطية هو صمام الأمان الحقيقي... أما الزمن فليس مقياساً... إذا غابت هذه الشروط التي نؤمن بها ونعيشها

(١) د.احمد محمد الكبسي،" المواطنة..الوحدة الوطنية ..مفاهيمها وأبعادها"،مجلة الثوابت،العدد ٥٧ يوليو- سبتمبر،٢٠٠٩م ص ١٠

فيصبح الزمن غير ذي قيمة".(*) (١)

كما أن ممارسة الديمقراطية وحرية التعبير... من قبل المعارضة والسلطة هي إحدى عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية، أي أن الاستمرارية في التعامل مع الرأي والرأي الآخر هو الذي سيؤدي إلى بلوغ الرشد في قضايا الإعلام، من قبل المعارضة والإعلام الرسمي...وأي تعطيل للحوار سيكون كارثة على الديمقراطية،كما أن إيجاد حكم محلي كامل الصلاحيات من خلال تعديل القوانين التي تعيق الحكم المحلي خلال العامين القادمين...بحيث يكون كامل الصلاحيات وأن لا يكون أي قانون مركزي يتنافى مع هذا،بحيث يلمس المواطن مستقبل السلطة. وواقعها النهائي الذي ليس بعده واقع آخر.

وما يرسخ الوحدة الوطنية بين اليمنيين فهو طمأنة جميع المواطنين وإشعارهم بأن كرامتهم مصانة وأن الحرب بين أبناء الجد الواحد لا يوجد فيها غالب ولا مغلوب ولا منتصر ولا مهزوم وهو ما اعتبره بأنه يحتاج لإجراءات عديدة تجسد الوحدة الوطنية.(٢)

ثم إن مستقبل الوحدة الوطنية مرهون بالبعد الاجتماعي من خلال تحقيق مؤشرات متقدمة في عملية التنمية الشاملة بصورة عادلة ومتساوية في مختلف المجالات، وبقدر ما يشكل البعد الاجتماعي تهديدا للوحدة فهو يشكل أيضا تهديدا للأمن والاستقرار وهو ما قد يعكس نفسه على استقرار النظام في حالة غياب التنمية الاجتماعية المتساوية والعادلة .(٣) والبعد الاجتماعي للوحدة يتمثل في تنمية اجتماعية تؤدي إلى تغيير في البنية الاجتماعية للمجتمع بما يتناسب مع متطلبات الحاضر،وقادر على استيعاب المستقبل بكل متغيراته

(*)د. عبد الكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام.

(١) د. عبدالكريم الارياني،" الوحدة هي السقف لأي نقاش وتعطيل مواعيد الحوار كارثة على الديمقراطية"، متاحة على الموقع، http://www.almotamar.net/news/71760.htm،تاريخ زيارة الموقع الجمعة الـ١٠من يوليو ٢٠٠٩ الساعة ٦ مساء.

(٢) علي ناصر محمد،" ترسيخ الوحدة هو بطمأنة المواطنين وإشعارهم بكرامتهم"، متاحة على الموقع،http://www.alsahwa- yemen.net/view_news.asp?sub_no=1_2009_03_18_69269 تاريخ الزيارة ١٨-٣-٢٠٠٩م

(٣) ناديه عبده عثمان،" البعد الاجتماعي للوحدة اليمنية "، مجلة دراسات اجتماعية،مركز الدراسات والبحوث اليمني،العدد الثاني – السنة الأولى، ابريل – يونيو ٢٠٠٩م،ص١٤

والتعامل معه.

على أن الحفاظ على الوحدة الوطنية يحتاج إلى إستراتيجية لتعزيزها تتمثل في :

- إجراء حوار وطني شامل يفضي إلى تحريم المس بالوحدة الوطنية وتجريم استعمال أية وسيلة تعمل على النيل منها.
- اعتماد سياسة وطنية تقوم على احترام الحقوق والواجبات.
- اعتماد سياسة إعلامية راشدة تتبنى قيم الشعب وهي قيم عربية وإسلامية (الإيمان بالله،الأخوة، التسامح، العدل) وتصدر عن المصالح العليا للوطن وتتصدى بوضوح وعمق ومسؤولية لكل سلوك ينخر جدار الوحدة الوطنية.وعلى الوسائل الإعلامية مراعاة الإسهام في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية وعدم المساس بالثوابت التي قامت عليها.(١)
- إعادة النظر في رسالة المسجد من حيث القائمين عليها وأولوياتها وطرائق تناول القضايا والموضوعات.
- التزام المؤسسة التربوية بفلسفة التربية والتعليم والأهداف التربوية وبرامج التوجيه والنشاط بما يخدم هذا الهدف والاستمرار في تطوير عناصر العملية التربوية بما يحقق مواكبة العصر وتعزيز الوحدة الوطنية وبما ينمي في نفوس الطلاب صفة الانتماء والاستعداد للبذل والتضحية وتقديم المصلحة العامة وبما يضمن حماية الهوية الوطنية للمواطن ووعيه بها وحمايتها من أي مؤثر سلبي.
- تبني ميثاق شرف يحرم ويجرم الدعوة إلى العصبية القبلية والطائفية والعرقية والمذهبية والعمل من أجل تعزيز وحدة الوطن في عالم لا مكان فيه إلا للأقوياء.
- الوعي بما يحدق بالوطن من أخطار وهجمات شرسة تمس وحدته الوطنية والتنبه إلى ما تحدثه عوامل التنافر والشقاق بأشكاله القبلية أو المناطقية أو من هدم لعرى التماسك والترابط وأواصر بناء العلاقات الأخوية في ظل الوطن

(١) د.احمد الكبسي، مرجع سبق ذكره، ص ص١٦-١٨.

الواحد..." (١)

- إدراك أن الاختلاف والتنوع الفكري وتعدد المذاهب واقع مشاهد في حياتنا وطبيعة من طبائع البشر يستثمر في التأسيس لإستراتيجية التعامل بنهج الديمقراطية والحوار الحر وتوجيههما السليم إلى خدمة أهداف الوطن وثوابته.
- الأخذ في الاعتبار الواقع المعاصر والتقدم في الاتصال لتتداول المعلومات بسرعة دون موانع أو عوائق مما يحتم ضرورة وضع أساليب جديدة لحماية الوطن والمواطن.
- المحافظة على الوحدة الوطنية لهذه البلاد المبنية على الثوابت الوطنية التي تستمد منها الدولة نظامها ويستمد منها المجتمع هويته وتعميق معاني الديمقراطية ومنعا من الافتراق والتشتت واستتباباً للأمن بكل معانيه المادية والمعنوية.
- الاهتمام بمعالجة هموم الحياة اليومية للمواطن والتوازن في توزيع برامج التنمية بين المناطق المختلفة والاهتمام بالمناطق الريفية بهدف استكمالها للخدمات الأساسية.
- مراعاة قضايا الشباب في خطط التنمية وبرامجها وبذل المزيد من الاهتمام بها والمعالجة الشاملة لكافة المشكلات التي يواجهونها.
- الاستمرار في عملية الإصلاح بكافة جوانبه وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية بما يعزز الوحدة الوطنية ويعمق مشاعر الانتماء.
- الإسلام دين وسط في العقيدة والأحكام الشرعية لا يقبل الغلو والتشدد كما لا يقبل التحلل من الثوابت الشرعية ويفرق بين التشدد والغلو والتمسك بالسنة والالتزام بها.
- أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي وأسلوب للحياة وتأطيره لتحقيق التعايش من خلال منهجية شاملة تلتزم بالأصول والضوابط الوطنية.

---

(١) المرجع نفسه،نفس المكان.

- الاختلاف والتنوع الفكري سنة كونية وحقيقة تاريخية لذا لا يمكن إلغاؤه وتجاوزه وإنما يضبطه تحري الحقيقة والموضوعية والعدل،وتحديد مرجعيته بالدستور والثوابت الوطنية.
- ضمان حرية التعبير وفق الضوابط الدستورية والقانونية المعتبرة والتأكيد على ضرورة محاسبة من يمس الثوابت الوطنية والمصالح المتفق عليها أو حريات الآخرين.

كذلك فإن عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية لها ارتباط كبير بين الهويات المحلية والهوية الوطنية،حيث نجد أن كل قسم جغرافي يمثل جماعة ذات هوية محلية واحدة،فأهل السهل يتباينون في طائفة من عناصر الهوية المحلية ففيه أكثر من لهجة رئيسة واحدة،وأكثر من رقصة عامة،وأكثر من زي. ناهيك عن الاختلاف في التطور السياسي، وقس على ذلك ما يخص الفن المعماري والتشكيلي المصور في مختلف وسائل الحياة المعيشة المادية.والحقيقة أن ذلك بحاجة إلى دراسات متخصصة مستفيضة للتوصل إلى خلاصات موضوعية صحيحة أكثر من مجرد الانطباعات الشخصية أو الدراسات المستعجلة الخفيفة التي يقوم بها بعض الباحثين سواء الأجانب أو اليمنيين.

والحقيقة أنه لا يحسم التقسيم الجغرافي ولا نمط الحياة أو نوع العمل ولا الهوية التراثية(الفلكلورية) ولا الدينية ولا السياسية ولا غيرها من الهويات وربما يذهب بعضنا إلى الموافقة على أن ثمة اختلافات توجد بين بعض الجماعات داخل الشعب اليمني،إن لم يكن التعارض بشأن الهوية السياسية على اعتبار أن كل اليمنيين تتملكهم مهام موحدة وأهداف موحدة .[١]

فالهوية الوطنية هي هوية سياسية في المقام الأول ولذا ليس غريبا أن نجد تماثلا في العديد من الهويات الوطنية، أي الهويات السياسية للعديد من الشعوب،إذا ما تماثلت أو تقاربت مهامها وأهدافها وآمالها السياسية في لحظة تاريخية سياسية.

---

(١) احمد الجبلي،" الهويات المحلية والهوية الوطنية"،مجلة دراسات اجتماعية،مركز الدراسات والبحوث اليمني،العدد الثاني – السنة الأولى، ابريل – يونيو ٢٠٠٩م،ص٦

إذا كانت الهوية محلية أو وطنية هي كأية ظاهرة مجتمعية تنشأ وتتطور ثم تتلاشى،فإن هناك اختلافا واضحاً يميز الظاهرة المحلية عن الوطنية .

ففي الوقت الذي تنشأ فيه الهوية المحلية الثقافية تحت تأثير عوامل تاريخية – بيئة (جغرافية) وثقافية عديدة وتستغرق زمناً طويلاً،وكذا تطورها واندثارها،فإن الهوية الوطنية(السياسية) تنشأ وتتطور ويجري تجاوزها، بتحقيقها العملي،واستغراقها زمناً أقصر بكثير من الهوية المحلية.(١)

إن تشكيل هوية واحدة من كل الهويات الفلكلورية وغيرها يجعلنا قادرين على صنع هوية وطنية واحدة وهوية دينية واحدة،وهوية وطنية سياسية واحدة،بحيث لا يبقى ثمة معنى لهويات محلية. إن مفهوم الهوية الوطنية ليس مقصورا على المستوى الأيديولوجي – السياسي فقط كما تذهب إليه بعض الكتابات وإنما يمكن له أن يمتد وينتشر على مستويات أخرى كاللغة أو اللهجة أو الرقصة أو الأغنية أو غيره .

ويمكن للتراث أن يكون شعبيا لجماعة من الجماعات داخل مجتمع معين،ويمكن أن يكون شعبيا لكل المجتمع، فيصير شعبيا ووطنيا في الوقت نفسه وذلك في الاحتمالين التاليين :

١- أن يرعى كل المجتمع أو الشعب،عن طريق مؤسساته الرسمية وغير الرسمية،تراث جماعاته ويحافظ عليه وعلى تطويره،أي لا تصبح مهمة صيانة التراث المنتمي لجماعات المجتمع وتطويره من مهام كل جماعة على حدة،بل من مهام كل المجتمع،عن طريق تكامله (تكامل تراث الجماعات) وإثرائه.

٢- أن يصل المجتمع،بكل قطاعاته،من الرقي حالة ليس بمقدور جماعة من جماعاته بمفردها صياغة قيمة أو معيار أو مسلك على الأصعدة الرئيسة من حياة المجتمع،وإنما يصبح كل المجتمع،ممثلا بقطاعاته وجماعاته الشعبية في مستوى من التلاحم درجة تمكنه من العمل،بل وتفرض عليه العمل الجماعي المشترك إزاء صياغة قيمه ومعاييره ومسالكه الشعبية والتي تصبح في الوقت نفسه وطنية،لأنها

(١) المرجع نفسه،ص٨.

ملك كل جماعات المجتمع وقطاعاته.

إن عناصر الهوية السياسية الوطنية المشتركة هي الأكثر تعرضا لتأثيرات الفعل الواعي من قبل الدولة المعنية،وبالتالي فهي الأكثر تأهيلا لسرعة التحول والتشكل المشترك من جهة أو التشتت والتبعثر من جهة ثانية (١)

فيما مثل ثقافة تعزيز الولاء والانتماء الوطني حلقة من حلقات التنمية السياسية التي تفتقدها الساحة اليمنية والمجتمع عامة بسبب السهو أو الإهمال الشديد وضعف التخطيط الاستراتيجي التنموي الذي تمارسه بعض الأجهزة المعنية بنشر الثقافة والمعرفة والتعليم وذلك عبر مؤسساتنا الوطنية الرسمية أو الأهلية .(٢)

ويعتبر نقص الولاء وضعف الانتماء الوطني من أهم أسباب تفشي ظاهرة

الولاءات التحتية الضيقة أو الانقسامية المتمثلة في ضعف الولاء الوطني في مقابل استمرار وإعادة إنتاج الولاءات الضيقة: كالمناطقية والقبلية والعشائرية والمذهبية،وهو ما أتاح الفرصة للجماعات الإرهابية وجماعات التطرف الاجتماعي والفكري والديني والمذهبي والمناطقي والانفصالي في استقطاب الشباب ودفعهم في الاتجاه الخاطئ مما نتج عنه الخروج الدائم على شرعية الدولة وسيادة القانون وذلك على حساب الولاء وتعزيز الانتماء للدولة اليمنية الأم،يمن الوحدة والديمقراطية.

ويشكل التمسك بوحدة الهوية الوطنية لأي شعب عنوانا عن مدى اللحمة بين أبناء الوطن الواحد،بل ويعتبر هو المدخل الحقيقي لمعرفة وقياس عمق الوحدة الوطنية والانسجام بين مكونات أبناء الوطن بالرغم من تعدد وتنوع الثقافات المحلية الناجمة عن التنوع الجغرافي(سهل وساحل وجبل) أو التنوع الحضري (ريف- حضر- قبلي) أو التنوع الثقافي مثل(تنوع الغناء الصنعاني عن الغناء العدني عن الدان الحضرمي عن الغناء التهامي) كل تلك التنوعات تذوب جميعا في بوتقة الولاء والانتماء وتشكل معاً لوحة جامعة

(١) احمد الجبلي،مرجع سبق ذكره،ص٩.

(٢) د. سمير العبدلي،"الجمهورية اليمنية وأهمية تعزيز الهوية والانتماء الوطني"،مجلة قضايا إستراتيجية،مركز الدراسات والبحوث اليمني،العدد الثاني – السنة الأولى،ابريل – يونيو ٢٠٠٩م،ص٦-٧.

للوحدة الوطنية .

إن ظهور أي مجتمع متماسك لا بد أن يسوده الشعور بالهوية المشتركة والانتماء المشترك لوطن واحد، ويتمثل ذلك الإحساس بالانتماء إلى نظام سياسي له إقليم محدد،فالهوية هي التصور الذي يكونه شعب ما عن ذاته من خلال القيم الذي يرتكز عليها،والعلاقات التي تشجع على بنائها.(١)

وغالبا ما تنطوي مسألة الهوية على معان رمزية روحية وحضارية جماعية تمنح الفرد إحساسا بالانتماء إلى كيان أكبر، وتوجد لديه الولاء والاعتزاز بهذا الكيان الأكبر.

يعرف مفهوم الهوية الوطنية إجرائيا على أنها بناء قيمي وسلوكي يتضمن العناصر التالية :إعلاء المصلحة الوطنية فوق المصالح الفئوية والشخصية، ومزاولة الحقوق وأداء الواجبات،الفخار الوطني، الشعور بالتمايز.

وتتكون الهوية من عناصر عدة أبرزها:

ثقة أفراد المجتمع في أنفسهم وفي تراثهم وحضارتهم وفي إمكانية أن يسهموا في بناء حضارة تحقق إنجازات لا تقل عن حضارتهم ومجدهم السابق.

اتساع وعمق المشاركة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) فلا يظل الأفراد والجماعات يشكلون جزراً صغيرة منعزلة،وإنما تتكامل أنشطتهم في سبيل تحقيق الأهداف والأنشطة المشتركة التي ارتضوها.

الفراغ القيمي، صراع القيم، أو حالة التمزق بين الماضي والحاضر، فمعالجة أزمة الهوية رهن بتخطي المظاهر وتجاوزها.

آلية تعزيز الانتماء والولاء الوطنيين :

الولاء الوطني شعور وجداني وإحساس نفسي نابع من خلجاتنا.. يترجمه العمل ويبلوره الوعي إلى تجسيدات عملية تعبر عن حب الوطن والاستعداد دوماً على التضحية في سبيله، والإخلاص له، والعمل من أجل رقيه وعزته وتقدمه ليكون مفخرة لأي وطني حقيقي. فالوطن ليس المكان الجغرافي، بل ذلك الانتماء العميق الذي لا يمكن فيه فصل

(١) د.سمير العبدلي، مرجع سبق ذكره،ص . ٦-٧.

الإنسان عن وطنه.

وتظل هناك آليات لتعزيز ذلك تتمثل في :

١- دور الدولة في تعزيز الانتماء والولاء الوطني من خلال أجهزتها المعنية وفق إستراتيجية شاملة لتنمية الولاء والانتماء الوطني وذلك من خلال الهيئات والمؤسسات .

٢- دور النخب السياسية والثقافية والاجتماعية في تعزيز الانتماء والولاء الوطني في أوساط المجتمع من خلال:

تفعيل دور الأحزاب والتنظيمات السياسية والثقافية وتنقية الخطاب الحزبي من التعبئة المغلوطة ضد الآخر السياسي والمذهبي وأهمية تنمية ثقافة الديمقراطية والتسامح والقبول بالرأي الآخر، وتعزيز ثقافة الدولة المدنية الحديثة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني،والنقابات والاتحادات،والأسرة معنية بدرجة رئيسة بتنمية مفاهيم الديمقراطية وحب الوطن والولاء والانتماء ليمن الوحدة والديمقراطية [١]

حقوق المواطنة هي حقوق طبيعية يتعين أن يتمتع بها كل إنسان.كما يتعين إن توفرها وتلتزم بها سلطة الحكم التي تستمد شرعيتها من إرادة مواطنيها.وهي ترتبط معهم بعقد اجتماعي ينظم هذه الحقوق ويحدد الآليات التي تكفل احترامها وتضمن التزام الطرفين بها.

ولحقوق المواطنة أبعاد عدة متكاملة ومترابطة فهنالك.

- البعد السياسي:

ويتطلب توفير مجموعة من الحقوق أهمها: الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية،وعدم التعرض للاسترقاق أو الاستعباد أو التعذيب أو القبض التعسفي أو النفي،وحق التقاضي أمام محاكم مستقلة،والتمتع بحرمة المسكن والمراسلات،وبحياة شخصية وأسرية وعدم المساس بالشرف أو السمعة،والحق في الحصول على جنسية والتنقل بحرية، واختيار محل الإقامة، وتجريم الاضطهاد،والحق في الملكية وحرية العقيدة والتفكير والضمير

(١) د.سمير العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص،١١

وممارسة الشعائر والانضمام إلى أحزاب سياسية وجماعات مدنية سلمية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وتقلد الوظائف العامة (١)

- وهناك البعد الاقتصادي والاجتماعي:

ويتطلب توفير العدالة وتصحيح الخلل في توزيع الثروة والسلطة معًا وضمان عدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة واعتبارها،كالأقليات والفقراء ومحدودي الدخل والنساء وكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة.وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير جملة من الحقوق منها:الحق في العمل والحماية من البطالة،والحصول على أجر عادل ومستوى معيشة يكفل حياة كريمة توفر مسكنًا وملبسًا وتغذية وتعليمًا ورعاية صحية لائقة والتمتع بأوقات فراغ وإجازة مدفوعة الأجر،والحق في الانضمام إلى النقابات والحصول على ضمان اجتماعي وتأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

- وهناك البعد الثقافي :

ويتطلب حماية اللغة باعتبارها الوعاء الثقافي الجامع للأمة،وحماية الخصوصيات الثقافية والحضارية للأفراد والجماعات،خاصة في الدول التي تقطنها شعوب متعددة الأعراف والأديان والطوائف،والحيلولة دون تحكم جماعة أو طائفة بعينها في بقية الجماعات والطوائف الأخرى.فمن حق كل جماعة عرقية أو دينية وكل طائفة أن تعبر عن هويتها وذاتيتها الثقافية، وان تمارس شعائرها وطقوسها الدينية في حرية بما يحفظ حقوق الجميع ويمكنهم من ممارسة حق الاختلاف في إطار من الحرص على وحدة الأقطار (٢)

ولا تتسم المواطنة الفاعلة إلا في ظل حرص أطراف العملية الاجتماعية وشركائها كافة على موازنة الحقوق بالواجبات ضماناً لتنوع يحفظ وحدة الوطن ويصون في الوقت نفسه حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي التطلع إلى وحدة الوطن، وفي التطلع إلى وحدة شاملة.

---

(١) د.احمد محمد الكبسي،" المواطنة..الوحدة الوطنية ..مفاهيمها وأبعادها"،مرجع سبق ذكره، ص٦-٧.

(٢) د.احمد محمد الكبسي، مرجع سبق ذكرة،ص٧.

والمواطنة ترتبط بالأرض التي تعطي المواطن المنتمي إليها، حق الإقامة والرعاية والحرية والتعليم، وما إليها من الحقوق المطلوبة للمواطنة الحقيقية، وبما يحقق للمواطن – الإنسان الحياة الإنسانية الكريمة.

وهي وضع حقوقي بالدرجة الأولى لا بد أن تتوافر وتتكامل فيما بينها، ومن ابرز هذه المكونات:الانتماء، المساواة، الحقوق والواجبات، واحترام القيم العامة [١]

وفي المجتمع اليمني يلاحظ بأن قيم الولاء الوطني تجد ضعفًا ويرجع هذا إلى المناهج التعليمية التي تدرس بها الأجيال منذ تحقيق الوحدة الوطنية في العام ١٩٩٠م كما أشارت إليه نتائج دراسات علمية تربوية مؤخرا. [٢]ومن ثم فان غرس قيم الولاء الوطني لدى الناشئة والشباب من خلال المناهج التعليمية ومؤسسات التعليم الرسمية، بات أمرًا ضروريًا والعمل على ترجمة هذه القيم إلى معايير قيمية تعكس ما ينبغي أن نمتلكه من سلوكيات تجاه الوطن.

ومن ثم فإنه بإمكان إعادة تدريس الولاء الوطني وزرعه في الأجيال اليمنية الناشئة وخصوصا جيل الوحدة اليمنية الذين كانوا بعيدين كل البعد عن مآسي الحروب التي كانت تدور بين شطري اليمن،وكيف فرقت أبناء الأسرة الواحدة،لأن دروس الولاء الوطني تحتاج إلى مناهج تدرس في مدارسنا وجامعتنا لخلق جيل قوي متسلح بولائه لله ولوطنه والحفاظ على أهم مكسب يمني وهو الوحدة اليمنية من خلال ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية بين الشباب اليمني، ولن يأتي كل هذا إلا بثورة إعلامية للقضاء على أمية الجهل وأيضا تكريس البرامج الإذاعية والتليفزيونية لترسيخ هذا المفهوم وإزالة رواسب الماضي لدى الأجيال الحالية.

---

(١) د.عيسى الشماس،المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية،د.ط، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،سلسلة دراسات(١٨)، ٢٠٠٨م،ص،٤٣.

(٢) عبده مطلس، "تواجد ضعيف لمفاهيم الوحدة والثورة والديمقراطية في المناهج"،متاحة على الموقع الالكتروني tp://www.almotamar.net/news/79056.htm ، تاريخ الزيارة يوم الاثنين ٢٣-٣-٢٠١٠م الساعة ٦ مساء

٣. أيديولوجيا السياسة الإعلامية اليمنية.

إن الرؤى التي تأخذ بالخصوصية الثقافية والاجتماعية في سياقها التاريخي قد حلت محل الرؤى ذات التوجهات المطلقة والطابع التعميمي التي تركز على الوحدات الفئوية والفردية وتميل إلى تقسيم الظواهر الإعلامية إلى فئات مغلقة،فالرؤية التي تعتبر الإعلام أداة للسيطرة الطبقية تواجه بعض النقد المبني على أساس أن الجمهور هو الذي ينتج المعنى الخاص به،لأنه يفسر المضامين الإعلامية مما يكشف عن غزارة المصادر الذاتية للجمهور لإنتاج المعاني والتفسيرات للمضامين الإعلامية التي يقرأها أو يشاهدها.فالتفاعل بين الجمهور والنصوص الإعلامية يمر بمرحلة معقدة داخل الجمهور حتى تكتسب معانيها وتفسيراتها التي قد تتناقض أحياناً عما يهدف إليه القائم بالاتصال.

والواقع أن هذا التحليل يعد أحد ثمار التراث النقدي في الأدب الانثربولوجي ويتفق مع الرؤية التي تنتمي إلى مرحلة ما بعد الحداثة والتي ترى أن الجمهور يستهلك الصور الإعلامية ولكنه لا يستهلك معانيها،وربما يطرح هذا التصور رؤية تصحيحية لموقع ودور الجمهور في العملية الاتصالية فقد كان ينظر إليه كعنصر متلقي سلبي، ولكن الدراسات الإعلامية الراهنة تحاول التأكيد على الجانب الإيجابي للجمهور والذي يتمثل في تفسيراته للنصوص والمضامين الإعلامية التي قد تختلف وتتناقض مع رؤية واتجاهات واضعي السياسة الإعلامية ورؤية القائمين بالاتصال. (١).

إن ما تقوم به الوسائل الاتصالية اليوم هو ترجمة للايديولوجيا الحديثة،حيث ترتبط قوة وسائل الإعلام اليوم بالتجانس الشديد بين الوسائل التقنية التي تمثلها والقيم التي تجسدها.هكذا اجتمعت كل الظروف لتصبح عوائق وسائل الإعلام أخيرًا غير مرئية،وهذا الأمر خاص بالإيديولوجية قبل كل شيء،لكن ضعف وسائل الإعلام الكبير يرتبط إلى درجة ما،بكونها لا تدين بوجودها سوى للفراغ الذي تسده في شكله الحالي،وبهذا،فمن المحتمل

(١) د. عواطف عبد الرحمن، النظرية النقدية في بحوث الاتصال، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢، ص ٩٢.

أنها تشكل نموذجا انتقاليا في النشاط الإنساني،نحو الأحسن أو الأسوأ.(١).

ولا تعني الأيديولوجية كعقيدة سياسية لحزب ما أو حكومة أنها مرادفة لمفهوم العقيدة الدينية(*) المعتنقة في الدولة ذاتها والتي قد يعتنقها الحزب أو الحكومة.(٢) ويمكننا القول:"... بأن الايدولوجيا هي نظام من الآراء السياسية،والحقوقية،والأخلاقية،والفلسفية،ومن الأفكار والنظريات التي تكونها فئة أو طبقة اجتماعية عن المجتمع وعن نفسها ومركز ها وعلاقاتها بالفئات والطبقات الأخرى وبالمجتمع ككل".(٣)

وهي من حيث الوظيفة تشكل القسم الرئيسي من البناء الفوقي وتسري في كل أشكاله الروحية وفي منظماته ومؤسساته.

لذلك فمعنى الايدولوجيا يكمن في الدفاع عن مصالح الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي كونتها وفي تدعيم مكانتها الاجتماعية والاقتصادية ومناوأة مكانة الفئات أو الطبقات

---

(١) نصر الدين لعياضي،وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع-آراء ورؤى، د.ط، الجزائر،دار القصبة للنشر، ١٩٩٩م،ص٢٤.

(*) تختلف الإيديولوجيات السياسية عن الأديان باعتبار أن الايديولوجيا " هي نوع من الأديان الزمنية، أما الأديان فهي على الأقل، المذاهب الكبرى للخلاص".ويمكن تحديد مواطن الاختلاف بين الإيديولوجية والدين كما يوردها جان ماري دانكان بتمييزهما من جهة الموضوع والانسجام الفكري من جهة ثانية .

أولا: من جهة الموضوع: الأديان موضوعها المميز، هو العالم الآخر.

أما الأيديولوجيات السياسية فإن فعاليتها الوحيدة القابلة لأن تعرف توجه بالتأكيد في هذا العالم الأرضي.

ثانيا: من جهة الانسجام الفكري:

خلافا للرأي الشائع فأن الايديولوجيا هي فكريا اقل انسجاما وعقلانية من الأديان .أي الأديان بديهيات وهي تنبثق من مسلماتها التي يمكن بالتأكيد القبول بها(...) إن الايديولجيات السياسية بالعكس، هي غير منسجمة، لأنها تتكرر من حيث منهجها، حتى الأسس التي تفترض أنها ترتكز عليها :أنها تقول عن نفسها أنها عقلانية، ومع ذلك فإنها ترفض النقد والاتهامات.

ورغم هذا فإن الايديوولجيا "لاتعترف بأي شيء يمكن أن يحد من قدرتها على إعطاء القيم، إنها معيارية بشكل عام، إن هذه الملاحظة تقودنا إلى النقطة الثانية التي تقول بأن للايديولوجيا طابعا شاملا،فمعيارية الايديولوجيات وشموليتها في آن معا،سببا ونتيجة لبعضها البعض.

(٢) دانكان حان ماري،علم السياسة، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص ص١٨١-١٨٧.

(٣) أ.د. عزة عجان، الايديولوجيا السياسية،٢٠١٠م، محاضرة لطلبة الماجستير في كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال.الجزائر .

المعادية.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو إعطاء تعريف للايديولوجيا السياسية التي تدار في الوسائل الإعلامية اليمنية،سواء من قبل القائم بالاتصال أو القائمين على السياسية الإعلامية للدولة.

"...فالمجتمع اليمني يعرف في إطار وحدته السياسية والثقافية تنوعا إيديولوجيا أدى إلى تنوع أنماط التفكير والتعبير مخاطبة بعناصر الأيديولوجية الوطنية التي يستمد منها النظام السياسي شرعيته الراهنة."[١]ويعد النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام من القوى الأساسية التي تؤثر في القائمين بالاتصال لأنه ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها ويعمل على تقبل المواطنين لها ويرتبط بوظيفة التنشئة الاجتماعية وتعكس وسائل الإعلام هذا الاهتمام،كما تعمل على حماية الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع وغالبا ما تتجنب انتقاد الأفراد الذين يقومون بتلك الأدوار لتدعيم البناء الثقافي للمجتمع[٢].لذا يرى(شوميكر وريس١٩٩١)أن المحتوى يعكس الحقائق الاجتماعية ويتأثر بالبناء الثقافي وتنشئة القائم بالاتصال واتجاهاته وكذلك بتنظيم العمل في وسائل الإعلام وبالقوى والمؤسسات الاجتماعية،كما تعتبر عملية إنتاج المحتوى ونشره وظيفة لدعم المراكز والأفكار وتدعيم الوضع الراهن،وهذا ما يؤكد تبعية وسائل الإعلام لهذه المراكز أو القوى المهيمنة في المجتمع ويعكس مفهوم الإنتاج الهادف أو المقصود للمعرفة والمعلومات بتوجيه من القوى أو المراكز متسقة مع الأهداف والسياسات،وتمثل وسائل الإعلام أدوات أساسية في الترويج للمفاهيم الأيديولوجية ومنحها قدرًا من الانتشار والتكريس في المجتمع،ذلك لأن هذه الوسائل هي الأساس في توزيع أو تسويق الأيديولوجيات ونشرها [٣]، حيث أن لكل مؤسسة إعلامية موقفًا مسبقًا من البيئة المحيطة بها تعبر عنه أثناء قيامها

(١) نشوان محمد السميري، التعددية السياسية في اليمن – أسس التجربة ووحدة الممارسة، ط١، صنعاء، مكتبة الجيل الجديد، ٢٠٠١م،ص٩٢.

(٢) د.جمال عبد العظيم احمد،" اثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية "المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن،العدد الثالث،يوليو – سبتمبر،٢٠٠٧،ص١٠٧.

(٣) المرجع نفسه،نفس المكان.

بدورها الإعلامي. وترى(Eilders)أنه من الخطأ أن تقتصر النظرة لوسائل الإعلام على كونها تقوم بنشر المعلومات فحسب لأن ذلك يقلل من دورها في تحريك الرأي العام، فالمؤسسات الإعلامية هي مؤسسات ذات مصالح وأهداف سياسية تنعكس على خطابها في المقام الأول(١) ولذلك تتحول المؤسسات الإعلامية – عبر سياستها التحريرية- إلى مراكز للتعبير وأدوات للدفاع عن مصالح مالكيها والترويج لأفكارهم ونشاطاتهم ومواقفهم عبر صياغات بعينها للأحداث والقضايا،ويعكس المحتوى الإعلامي على وجه العموم أيديولوجية ممولية أو مالكي وسائله،والإعلام الخبري تحديداً ذو طبيعة أيديولوجية قد يعكس الأحداث والقضايا أو يشوهها وفقا لهذه الأيديولوجية(٢).

أما الإعلاميون فيتمتعون بسلطة واسعة في اختيار القضايا والأحداث التي تناسب أهداف المالكين والممولين ويختارون ما يبث من أنباء وفقاً للأهداف السياسية لحكوماتهم ويدرون رغبة النظام الحاكم أو السلطة القائمة في طرق معالجة الأخبار وبالتالي يبتعد حراس البوابة الإعلامية عن أن تكون مجرد عملية عشوائية تنتج عن ضغوط العمل الإعلامي ومرتبطة فقط بذاتية المحرر بل تتأثر هذه العمليات بعدة أمور منها أيديولوجية المالك للوسيلة أو جهات التمويل وطبيعة النظام السياسي القائم بجانب التنافس الإخباري بين الوسائل والتنشئة الاجتماعية والسياسية للإعلاميين واتجاهاتهم.

وفي السياسة الإعلامية للجمهورية اليمنية،تكاد تكون متشابهة مع معظم الأقطار العربية،باعتبار السياسة الإعلامية أنشطة حكومية مبنية على التخطيط والتنفيذ لحركية الاتصال ووسائله وأدواته في المجتمع بقصد تحقيق تغيرات محددة وأهداف معينة،ومن المعروف أن الطابع العام للعملية الإعلامية في الوطن العربي هو طابع سلطوي،حيث تملك الدولة و"الحكومة" زمام كافة وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمع،وتسيطر عليها سيطرة

(1) JamesLull, media, communication culture, aglobalapproach, politypress Cambridge,1995,p9.

(٢) نهلة مظفر أبو رشيد،"المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية"،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، القاهرة،٢٠٠٥،ص١١٧.

تامة بالإشراف الكامل على كل ما يتعلق بأنشطتها الإدارية أو المالية أو الفنية[١].

وارتباطاً بما سبق نجد أنه في الـ ٢٩ من نوفمبر ١٩٩٥م صدر قرار مجلس الوزراء اليمني رقم ٢٧٧ بشأن السياسة الإعلامية وسياسة الخدمة الخبرية لوسائل الإعلام الحكومية.

واستندت السياسة الإعلامية للجمهورية اليمنية إلى الأسس والمنطلقات التالية:-

١. الشريعة الإسلامية.

٢. الوحدة الوطنية.

٣. أهداف ومبادئ الثورة اليمنية.

٤. الدستور.

وقد حددت هذه السياسة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها العمل الإذاعي،ومن أهمها الالتزام بحرية التعبير وحرية الصحافة والانتشار لحقوق الإنسان وقيم المساواة والعدل والإخاء والسلام والأمن والاستقرار،واعتبار الرسالة الإعلامية حقا من حقوق الإنسان والمجتمع، والتأكيد على أن الإعلام بأجهزته المقروءة والمسموعة والمرئية ملك للجميع،والحرص على عدم مجافاة الحقيقة أو حجبها أو تجاوزها [٢]وفي ضوء السياسة الإعلامية تمضي وسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة ودعم الهوية الوطنية والقومية والانفتاح إزاء الثقافات الأخرى.

وتعتبر السياسة الإعلامية "في الإذاعات اليمنية المحلية " جزءًا من السياسة العامة للدولة نحو تنظيم عمل " وسائل الإعلام اليمنية " وتعتمد هذه السياسة" على مجموعة من الأسس والمنطلقات المتمثلة في كل من: الشريعة الإسلامية،الوحدة الوطنية،أهداف الثورة ومبادئها،الدستور ".

ويراعى في ممارسة العمل الإعلامي" الإذاعي " عدم المساس بأي من الثوابت

---

(١) محمد سعد أبو عامود،الإعلام والسياسة في عالم متغير،د.ط،القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،١٩٩٤،ص٢٢.

(٢) وزارة الإعلام،الإعلام اليمني بناء وتحديث.صنعاء:، ط١، أكتوبر، ١٩٩٨، ص ٣٠.

الدينية والوطنية.(١)

ومنذ قيام الدولة اليمنية الموحدة في الـ ٢٢ مايو ١٩٩٠م على أساس خلق نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة تم دمج المؤسسات الإعلامية الحكومية لشطري البلاد في مؤسسات موحدة،وأدى ذلك إلى انبثاق قدرات وإمكانيات أفضل وإحداث تطورات في مجال الصحافة المكتوبة والإعلام المسموع والمرئي،هذا الانتهاج الديمقراطي والتعددية السياسية أدى إلى قوة تطوير العمل الإعلامي بأشكاله المختلفة تنفيذاً لقانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٩٠م.(٢)

ومع التعديلات المتلاحقة للسياسة الإعلامية فإن تلك التعديلات لن تذهب بعيداً عن القانون السابق الذي تم إجازته في العام ١٩٩٠م وهو عام الوحدة اليمنية،فإذا ما أسقطنا التعديلات التي تم إدخالها على هذا القانون في العام ٢٠٠٣م والذي عني بالبث الإذاعي والتليفزيوني من قبل المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون وينص على :

البث الإذاعي والتليفزيوني:الوضع الحالي :

أعطى القانون رقم،(٢٢) لسنة ٢٠٠٣م بشأن تنظيم المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتليفزيون المؤسسة وحدها حق البث الإذاعي والتليفزيوني الأرضي والفضائي،وبذلك يعتبر هذا النشاط محتكرًا من قبل الدولة فهي التي تقيم المحطات الإذاعية والتليفزيونية،وأتاح النظام الفرصة لإقامة مؤسسات للإنتاج الإذاعي والتليفزيوني على إطلاق مفهوم الإنتاج كنوع من التجارة والاستثمار،وقد استجد في ظل المتغيرات الجديدة التفكير نحو تجاوز هذا الاحتكار بإقامة المحطات الإذاعية والتليفزيونية الخاصة والتفكير بالبث الفضائي الخاص (٣).

فيما نجد إستراتيجية العمل الإعلامي الجديد والنابعة من السياسة الإعلامية للدولة قد

---

(١) د. عبد الرحمن محمد الشامي، الدراما التلفزيونية وقضايا المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية ١٥ عاماً من البناء والتطوير.صنعاء:، ٢٢ مايو، ٢٠٠٥، ص ص ٧٦، ٨٤.

(٣) وزارة الإعلام، الدليل الإعلامي. مطابع التوجيه المعنوي،صنعاء،٢٠٠٦،ص١٨.

وضعت التعديلات الجديدة والتي لا تختلف عن سابقتها كثيرا إذ تنص على :

الالتزام بحرية التعبير وحرية الصحافة،واستثمار الطاقات الخلاقة في عملية البناء الوطني الشامل في مجالات الحياة الديمقراطية والتنموية كافة،وفي ترسيخ مقومات مجتمع الوحدة والحرية وانتصار حقوق الإنسان وقيم المساواة والعدل والإخاء والسلام والأمن والاستقرار.

- الرسالة الإعلامية حق من حقوق الإنسان والمجتمع، والإعلام بأجهزته المسموعة والمقروءة والمرئية ملك للجميع ووظيفته الرئيسية في جميع الأحوال والغايات المشروعة للجماهير،لتحقيق الطمأنينة والرخاء الاجتماعي.
- الاهتمام بالصحافة وضمان حريتها والمحافظة على كرامة الصحفيين والكتاب وتشجيعهم على ممارسة النقد البناء والمسئول وتجسيد تلازم مبدأ الحرية مع مبدأ المسؤولية في العمل الإعلامي(١).

والإذاعات المحلية في هذه الحالة تعبر عن واقع المجتمع المحلي وهي على صلة وثيقة بأجهزة الحكم المحلي وهي وسيلة توفيق بين مطالب جماهير المواطنين وبين الإدارة المحلية،فعن طريق الإذاعة المحلية تصل إلى المواطنين خطط وتعليمات وقرارات وإرشادات الإدارة المحلية،وعن طريق الإذاعة يسمع المسؤولون نبض المواطنين وأفكارهم، آراءهم، مطالبهم، شكاواهم- ومن خلاله تستطيع أجهزة الحكم المحلي معرفة رأي الجماهير فيما يصدرونه من قرارات، فالإذاعة تمثل الجماهير وهي نوع من الرقابة الشعبية التي ينبغي احترامها(٢)

كما تلعب دورًا هاما في نشر التوعية الاجتماعية كمحو الأمية،وتعليم البنات،والصحة العامة، الخ...(٣) ولابد للقائمين على الإذاعات المحلية أن يهتموا برغبات واهتمامات المتلقي، لأنه هو الهدف الأساسي للعملية الإعلامية والتواصلية.وذلك بإتاحة

---

(١) المرجع نفسه،،ص١٩.
(٢) د.عبد المجيد شكري،الإعلام المحلي في ضوء متغيرات العصر، مرجع سبق ذكره ص١٢٦.
(٣) د.خالد زعموم،د.السعيدبو معيزة، التفاعلية في الإذاعة،أشكالها ووسائلها، مرجع سبق ذكره،ص٢٥.

فرص التواصل،والحوار،والمشاركة ضمن البرامج الإذاعية.إذ لا يمكن تجاهل أهمية تفعيل مشاركة المتلقي في إثراء المضامين الإذاعية.من هنا تظهر الحاجة لزيادة حجم المواضيع،والبرامج الإذاعية التي تعطى فرصة للجمهور للمشاركة والتعبير عن وجهة نظره، ومن ذلك مثلا :البرامج الحوارية،والبرامج المباشرة ...الخ[1]، وفي الإعلام المحلي اليمني يتضح بأن السياسة الإعلامية المتخذة في الإذاعات المحلية هو نقل الخدمة الإذاعية من خدمة الجماعة إلى خدمة الفرد،من خلال تحليل القضايا التي تهتم بالفرد،فالأصل في الأشياء الإباحة وما يستثنى ما يجرمه القانون،فالعمل على ربط السياسات الإعلامية في الإذاعات المحلية هو عامل مساعد لازدهارها،من خلال صنع المواطن الذي يعرف مسؤولياته وهدفه في الحياة، يخلق في إطارها وينميها،فالسياسة الإعلامية تجعل من العمل بالإذاعات عملاً وطنياً يخدم الشعب، وانطلاقا من سياسة الدولة في الإذاعات المحلية فإن الجمهورية اليمنية تؤطر نفسها في رؤية الاستحقاقات التنموية لأجل المواطن،أي أن الإذاعات تقوم بالدور التنموي للبلاد كما هو مطلوب منها،فالحفاظ على اللهجات المحلية والتراث بشكل عام يدخل ضمن السياسة العامة للإذاعات المحلية،فالسياسة الإعلامية تتعامل مع الإذاعات على أنها صوت المواطنين للدولة فاستخدام لغة وسطية ثم لهجة محلية صرفة، ثم اللغة الفصحى فهذه هي السياسة الإعلامية المتبعة في الإذاعات المحلية. (*)

- وخلاصة ما سبق:

يمكننا القول بأن:هناك سياسة إعلامية تشكو من انفصام حاد بين الغايات والإمكانات وبين الشعارات والممارسات،وعجز عن تحقيق أي نوع من التكتل الإعلامي حيث يرتبط ذلك ارتباطاً عضويا بالفشل في إحداث نوع من التكتل على الصعيد السياسي،وذلك نتيجة منطقية لتبعية الإعلام للسياسة،وإعلامنا لم يرتفع إلى مستوى الرسالة المنوط بها في تعميق وعي المواطن وإشراكه في التفاعل وإسهامه في البناء الجماعي.

---

(١) المرجع نفسه،ص٨٠.

* مقابلة أجراها الباحث مع أ.علي صلاح احمد، رئيس قطاع الإذاعات اليمنية المحلية (سابقًا)، يوم الـ٢٤-١١-٢٠٠٨م في الإدارة العامة لقطاع الإذاعات المحلية :مبنى المؤسسة العامة للإذاعة، صنعاء.

٢. الإعلام المحلي والسلطة السياسية.

تتخذ علاقات الإعلام الجماهيري العربي بالسلطة السياسية طابع العلاقة بين تابع ومتحول [١] حيث يقوم المتحول أي السلطة السياسية،بمهمة الإملاء جوهرا وشكلا،ويقتصر التابع،أي الإعلام على إعداد أو حتى مجرد تلقي نصوص إعلامية جاهزة تنشر وتبث في الوسائل التقنية .. [٢]

لقد استخدمت النخب السياسية الحاكمة الإذاعة والتليفزيون كوسائط حاملة لمشروعها،وكفضاءات لتنشئة المجتمع على القيم الجديدة. وتميزت الإدارة السياسية للإذاعة والتليفزيون بطابع الاحتكارية. وقد استندت هذه الإدارة إلى شرعية الدولة كقوة تقود عملية التغيير والتحديث في جميع المجالات، فالتليفزيون،بخاصة،هو الوسيلة التي تستعملها الدولة والنخب المرتبطة بها لنشر الوعي ومساندة عملية التنمية وتثقيف المجتمع... وعمل هذا النموذج على علاقة عمودية مع المتلقي،قائمة على مبدأ"تربية" الجماهير وتلقينها مبادئ الدولة الحديثة.فقد تحول في مرحلة ثانية إلى وسيلة تستحوذ عليها الدولة لستر علامات التغيير الاجتماعي والسياسي والذي أدى إلى زعزعة شرعيتها وتعميق الوعي بالحقوق السياسية والفردية والجماعية[٣].

ورغم الفترة الطويلة ... التي عاشتها المجتمعات العربية تحت وطأة نموذج لإعلام جماهيري لا متكافئ جسدته هيمنة القناة التليفزيونية الوطنية الواحدة.ثم بدأ هذا النموذج في الاضمحلال تدريجياً بسبب ما أتاحته التقنيات الحديثة من إمكانات وافرة لتلقي مضامين إعلامية جديدة... وشهدت نهاية التسعينيات استخداما متعاظماً للانترنت والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، فتكاثرت على الشبكة المواقع الإعلامية والتواصلية وظهرت برامج ومضامين لم تعهدها من قبل : قنوات تحولت جزئيا أو كلياً للتحاور والتراسل والتواصل، وبرامج تفسح المجال لأفراد مغمورين للمجاهرة بمشاكلهم الشخصية،وبرامج أخرى تعطي

(١) د.فريال مهنا،الإعلام والنظم السياسية، منشورات جامعة دمشق،١٩٩٣م،ص٩٦.
(٢) بسيونى إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي،د.ط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م ص ٥٠.
(٣) الصادق الحمامي، مرجع سبق ذكره، ص،٦٥- ٦٦.

الكلمة إلى المشاهدين لا غير.وصنف آخر جعل من هؤلاء المغمورين نجوما يحسم الجمهور في إقصائهم أو إبقائهم(١).

وقد طرحت إشكالية علاقة السلطة بوسائل الإعلام في كل دول العالم،بحكم طبيعة بنية المؤسسة السلطوية التي تقوم أساساً على ممارسة السلطة،وليس على أساس إنتاج المعرفة،فممارسة السلطة كفعل يحدد لنا عنصرين :عنصر حاكم، وعنصر محكوم،وطبيعة العلاقة بين العنصرين السابقين هي التي تحدد ميكانيزمات التحكم في وسائل الإعلام،لان أي سلطة لا تستطيع أن تستمر بدون معرفة وبدون معلومات،فقد ارتبطت السلطة مع المعرفة بصورة وثيقة في كل الأزمان(٢) والإعلام المحلي هو في حقيقة الأمر إعلام التزامي،يلتزم بخطة واضحة، وأهداف محددة من اجل خدمة الجماهير،إعلام يقوم على حرية الرأي والفكر والتعبير والمصارحة أي على الشفافية المطلقة،إعلام يقوم على التحليل لا التبرير ويعبر عن الرأي العام ويسانده،ويوظف نفسه لخدمة أهداف التنمية وتحقيق هوية الشعب الثقافية والانحياز دوما إلى جانبه،وبالتالي فالعمليات الاتصالية في الإعلام المحلي تحقق نتائج ثم رسمها وفقا لأهداف إستراتيجية الخطة الإعلامية (٣).

والحقيقة أن اختلاف الأنظمة الاجتماعية والقيمية وحتى الاقتصادية،لها دورها الكبير في تحديد علاقة السلطة بوسائل الإعلام،فهذه الأخيرة تشكل سلطة رابعة في الدول الغربية،تضاف للسلطات الثلاث(التشريعية،التنفيذية،القضائية) مع الوعي المسبق بوجود تبعية جزئية للنظام السياسي، بينما هي في بلدان العالم الثالث تابعة للسلطة السياسية ومعبرة عن خطها الأيديولوجي(٤) وأذهب إلى ما ذهب إليه (الشرياني) بقوله: إن وسائل الإعلام المحلية تخضع لسلطة الدولة،ومن ثم فإن الدولة تقوم بتجبيرها كيفما تشاء في نشر القيم

(١) المرجع نفسه،ص٥٠.
(٢) حمدي قنديل،الإعلام العربي والتكنولوجيا الحديثة للاتصال،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية، تونس،١٩٩١،ص٦.
(٣) د.عبد المجيد شكري،الإعلام المحلي في ضوء متغيرات العصر، أسسه- نظرياته-وسائله ودوره في الدول النامية والمتقدمة،مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.
(٤) د.سمير لعرج،" القيم الإخبارية والعوامل المؤثرة فيها"،المجلة الجزائرية للاتصال، العدد ١٥- جانفي(يناير)-جوان(يونيو)،١٩٩٧،ص١٢٤.

والاتجاهات التي ترتكز إليها في ممارسة السلطة السياسية،وذلك من خلال الكتابات والبرامج التي توجهها هذه الوسائل،ولاشك أن من أهم أهداف السلطة السياسية هو تأكيد الهوية الوطنية، ولذلك تسعى الدولة إلى تأكيدها من خلال وسائل الإعلام كما تستعين الدولة بقادة الرأي في نشر القيم والاتجاهات التي ترغب فيها بين الناس عن طريق الكتابة أو الحديث أو الظهور علنًا وتقويم الدفاع الكافي عن هذه القيم وتلك الاتجاهات(١).

وكنتيجة طبيعية لهذه العلاقة فإن الإعلام يشكو ضموراً واضحًا في وظيفته الإخبارية، أي في وظيفة البحث عن المعلومات ومعالجتها وتعميمها..ويعمل هذا الإعلام في الوقت نفسه، على تقنين كمية المعلومات التي يمررها عبر القنوات الإعلامية إلى أقصى حد ممكن..(٢) ومما سبق نلاحظ أن الإعلام التابع لم يبق له في هذه الحالة سوى حرية اللجوء إلى طائفة من اللاإنشائيات والكليشهات والمقولبات والأشكال الشعارية الثابتة والصالحة في كل زمان ومكان ليتمكن من سد الفجوات المعلوماتية .

فالإعلام العربي يعمد إلى بناء العلاقة بين عناصر المجتمع انطلاقا من تفكير تابع،يخضع لإرادة المتحول ورغباته،مما يضطره إلى استخدام صيغ افتراضية تبريرية وملفقة لا تستند إلى وقائع ومجريات وتفاعلات حقيقية قائمة بين مختلف عناصر المجتمع الواقعي."(٣)

ومما سبق نجد أن الإعلام العربي يجد نفسه مرغما على إغراق المتلقي بسيل إعلامي يسير دوما في اتجاه عامودي، من الأعلى إلى الأسفل، ويعمل جاهدا على منع أي تدفق جوهري وحقيقي للرأي من الأسفل إلى الأعلى.

وكوننا مركزين في هذه الدراسة على الإعلام الإذاعي، فإن نظام الاتصال الإذاعي لا يدعو لطرح مجرد تساؤل عن دوره في صنع القرارات،إذ ليس هناك مجال أمام

---

(١) محمد علي عمر الشرياني،"الهوية في دولة الإمارات العربية المتحدة (٧١-٢٠٠٤"،رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠٠٧،ص ٣٠٦.

(٢) ليلى عبد المجيد،مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، دمشق،١٩٩٣م،ص ٩٦.

(٣) د.فريال مهنا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، ط١، دمشق، دار الفكر، مارس،٢٠٠٢م،ص ٤٥.

المعارضة (إن وجدت) ليس لامتلاك ولكن مجرد عرض أفكار ها ضمن البرامج الإذاعية التي تخضع مباشرة لإشراف وزارة الإعلام [١] ونابع من أيديولوجية في الخطاب الإعلامي وليس إقناعية وهذا الشيء ملموس في الإعلام العربي الرسمي.."

- إعلام الدولة وإعلام السلطة :

إن الإعلام الوطني في أغلبية البلدان العربية لا يحمل خصائص التفريق بين ما هو إعلام الدولة وإعلام السلطة.

(فإعلام الدولة هو إعلام المجتمع بكل فئاته وتياراته السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والقيمية،وإعلام الدولة هو المعبر عن وقائع المجتمع الكلي بتفاصيل اشكالياته،انجازاته وإخفاقاته،بتناغماته وتناقضاته،وهو المحتضن للحركة المجتمعية والمجسد بطبيعتها والمشاركة في تحديد اتجاهاتها،وهو الذي يحتوي الرأي والرأي الآخر،الموقف والموقف المضاد،السلطة والمعارضة،الحاكم والمحكوم،وهو الذي يبرز الإرادة العامة التي تؤدي دور الحكم بين "الأمير والرعية ".[٢]

والإعلام العربي يمثل أحد عناصر النظام السياسي والاجتماعي،لذا لا يمكنه،بتركيبته وبنياته ووظائفه،أن يضع منتجاً إعلامياً مؤهلا للاندماج في محيط تسوده تعددية الانتماء والاقناعية، وإنما يستطيع أن يقدم فقط منتجا إعلاميا إيديولوجيا،لا يقوى على الحركة إلا في إطار عالم دلالي متناغم ومتجانس."[٣]

لذا نجد الإعلام العربي "يناجي ذاته في نطاق بيئة مغلقة، عبر منتج عائلي وقبلي،ليس له حضور يذكر في الأنظمة الإعلامية المتداولة عالميا..والواقع أن الإعلام البيروقراطي هو الذي يعطل عمل القوانين الداخلية لتطوير الإعلام العربي وهو الذي يجمد إمكانية إسهامه في تحريك عوامل تطويريه أخرى،مادية وفكرية،أو تسريع وتيرتها."[٤]

---

(١) بسيونى إبراهيم حمادة، "العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي"،مجلة عالم الفكر،د.ت، ص ٤٥.
(٢) د.فريال مهنا،مرجع سبق ذكره، ص٩٩.
(٣) المرجع نفسه، ص ص ١٠١-١٠٢.
(٤) المرجع نفسه،ص ص ١٠١-١٠٦.

وهذا نابع من السياسة الإعلامية والتي تعتبر أنشطة حكومية مبنية على التخطيط والتنفيذ لحرية الاتصال ووسائله وأدواته في المجتمع بقصد تحقيق تغيرات محددة وأهداف معنية،ومن المعروف أن الطابع العام للعملية الإعلامية في الوطن العربي هو طابع السلطوي،حيث تملك الدولة "الحكومة" زمام كافة وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمع،وتسيطر عليها سيطرة تامة بالإشراف الكامل على كل ما يتعلق بأنشطتها الإدارية أو المالية أو الفنية[١]،باعتبار وسائل الإعلام تعد حلقة أساسية في حلقات العلاقة بين السلطة وجمهورها.

وفي هذا الصدد نجد أن الأنظمة التي فتحت المجال السياسي للفاعلين الآخرين في المجتمع وعلى رأسها وسائل الإعلام،للمشاركة في عملية صنع القرار ومناقشة قضايا السياسة العامة وإبداء الرأي فيها، جاء لسببين رئيسيين،ظهور وسائل الإعلام كقوة يمكنها نقد النظام القائم والتدليل على أخطائه،ومزاحمته في وظائف كانت بالأمس القريب من المحظورات،ثم ظهور الصراع كمبدأ من مبادئ الديمقراطيات الحديثة في محاولة كسب الرأي العام والتأثير فيه،من خلال أساليب الدعاية والتسويق السياسي خاصة أثناء الحملات الانتخابية،والسبب الثاني هو كون أنه مهما كانت طبيعة هذه العلاقة،فإنها تنعكس بالضرورة على وظائف القطاعات الأخرى في المجتمع،باعتبار أن وسائل الإعلام الجماهيرية انعكاس للتفاعلات التي تنتج عن ديناميكية العلاقات الاجتماعية وتؤثر تأثيراً بالغ الأهمية على مصادر ووظيفة كل قطاع .[٢]

إذًا مما سبق نجد أن السلطة السياسية تنتج إشكالاً عدة من التفاعلات،وحركيتها ما هي إلا انعكاس لطبيعة القواعد التي تحدد قوة واتجاه ذلك التفاعل،وان وسائل الإعلام تتحرك بدورها في مجال واسع من التفاعلات لها قواعدها أيضا يفسر وفقها كل تصرف تقوم به .

---

(١) محمد سعد أبو عامود،مرجع سبق ذكره،ص٢٢.

(٢) د.يوسف تمار،"وسائل الإعلام والسلطة:إشكالية الاعتراف المتبادل"،مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد الأول، يناير، ٢٠٠٨م، ص٩٦.

والنظام السياسي بشكل عام في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين،الحفاظ على النظام العام أو تغييره، وهي أهداف لا يمكن تحقيقها إلا بإيجاد نوع من التوازن بين أنظمته الفرعية(أي الداخلية)،وبينه وبين الأنظمة التي تشكل محيطه(أي الخارجية)،وفي كلتا الحالتين،فإن الاتصال يُعد العمود الفقري لهذين النوعين من التوازن .

أما النظام الإعلامي، فهو دائم البحث عن مكانة في العملية السياسية بمفهوم إدارة الشؤون العامة والتمثيل، أي قيادة الرأي العام في الاتجاه الذي يعزز مكانتها كسلطة رابعة.

من الواضح أن كلا الهدفين لا يلتقيان بل قد يتناقضان في عملهما السياسي.(١)

إن المكانة التي أصبحت تحتلها وسائل الإعلام، ..جعلت منها مصدر اهتمام يبحث عنها كل من يمتهن السياسة لإعطاء شرعية لقراراته بل ولحكمه أيضا،فيقال عادة أن من يملك وسائل الإعلام أو على الأقل تكون له القدرة على توجيهها،فقد توفرت لديه أهم عناصر إدارة الحكم،أما وسائل الإعلام فهي تبحث وتناقش وتفسر عمل النظام السياسي سواء من منظور المراقبة كسلطة رابعة،أو من منظور المعارضة والصراع كسلطة مضادة، ففي كلتا الحالتين وجودها من وجود النظام السياسي . (٢)

فوسائل الإعلام وفقا لرأي هبر ماس"Jurgen Habermas" تعد وسائل هامة في تنظيم "الفضاء العمومي" والذي يعنى بالفضاء الرمزي،الذي يشكل الوساطة بين المجتمع المدني والدولة،حيث يمكن لأي مواطن الالتحاق به وتكوين- عن طريق تبادل الحجج- رأي عام يوازي سلطة الدولة .

وتعد وسائل الاتصال من بين أهم الوسائط التي تتدفق المعلومات من خلالها بين الحاكم والمحكوم.

ويرى جون ماري كوتري،" Jean-Marie Cotteret"، في هذا الصدد" ... ليس هذا فقط فهي تعد أيضا مذبع التأثير في باقي وسائل وقنوات الاتصال السياسي. وان بقي هذا الدور حكراً- ولمدة طويلة – على البرلمان والأحزاب السياسية.فان وسائل الاتصال

(١) د.يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص٩٧.
(٢) المرجع نفسه،ص ٩٨-٩٩.

الجماهيرية اليوم، أخذت مكانة بارزة في هذا الاتجاه، وأصبحت تلعب الأدوار الأولى في عملية الاتصال السياسي،من تجميع لمختلف المطالب والمواقف والآراء المتداولة في أوساط الرأي العام والجماعات الاجتماعية،وهو ما يمكن أن يشكل مدخلات النظام السياسي (الاتصال الصاعد)،ومن جهة أخرى،يستعملها النظام لتمرير رسائله للرأي العام فيما يمكن نسميه مخرجات النظام (الاتصال النازل). وإن كانت تبدو هذه العملية بسيطة،فإنها تحمل من التعقيد ما جعلها محل دراسات وتحاليل خضعت لمتغيرات كثيرة تحدد مستوى عمل وسائل الاتصال الجماهيرية،ودرجة حرية انتقال المعلومات،إلى جانب اختلاف المستويات وتداخل الأطر التي تحركها .(١)

وأذهب إلى القول بأن العمل الإعلامي في الوسائل الإعلامية العربية:ما هو إلا رسالة لغوية الأداء لرجل السياسة الذي يفرض نفسه على المستمعين إليه،وينتقل إلى الشباب منهم بوجه خاص بما يشبه فعل العدو،أو المحاكاة اللاشعورية للنموذج المحبوب. وبالقدر نفسه،فإن فقر الأداء اللغوي لرجل السياسة الذي يحتل "اليوم" مساحات أكثر اتساعا من وسائل الإعلام المختلفة يفرض نفسه على المشاهدين والمستمعين في كل مكان،ويسهم في تطبيع ممارسة الخطأ لديهم من غير شعور به،كما يسهم في تعويدهم على هذا الخطأ بوصفه عادة لا يخجل منها صاحبها،ويمضي فيها اللاحق على طريق السابق. (٢)

وأتصور أن البعد الإعلامي هو الوجه الآخر من البعد السياسي في علاقتهما بتدهور الأداء اللغوي،فأجهزة الإعلام هي التي تنقل صوت رجل السياسة وتشيع صورته الناطقة بين الناس صباح مساء إلى أن يألفوها، وتغدو بعض وجودهم اليومي المعتاد بكل لوازمها اللغوية.والدور الذي تقوم به أجهزة الإعلام،في هذا المجال وغيره،خطير إلى أبعد حد،خصوصاً في زمن الثورة المذهلة لتكنولوجيا الاتصالات التي نحياها في كوكبنا الذي تحول إلى قرية كونية صغيرة بالفعل.وقد حاولت بعض الدول المتقدمة،ولا تزال،مواجهة آثار ما تبثه هذه الأجهزة من مواد أجنبية على لغتها القومية،ففرضت "الدبلجة" حماية لهذه

---

(١) Jean-Marie Cotteret,Gouvernants et Gouvernes, Paris, presse Universitaire de France,1993.p34.

(٢) د.جابر عصفور،"أزمة اللغة العربية – السياسة والإعلام والتعليم ...أين الحل؟"،مجلة العربي، العدد٥٩٣-ابريل،٢٠٠٨،ص٧٤.

اللغة،واحتراما لها،وتأكيداً لحضورها في وعي المشاهدين،وقد لجأت بعض التليفزيونات العربية أخيراً إلى هذه الطريقة ومضت فيها،وأن كانت لغة الترجمة المستخدمة في عمليات "الدبلجة" لا تخلو من مزالق مضحكة إلى اليوم.

لكن الأمر يجاوز ذلك إلى ما هو أبعد منه خطراً من زاوية العدوى اللغوية التي تنشرها أجهزة التلفزة العربية، فهناك حرب اللهجات التي دخلتها الفضائيات العربية،ومحاولة كل فضائية إشاعة العامية الخاصة بها وتشييدها على غيرها من العاميات،مستعينة على ذلك بكل التوابل والمغريات التي تجذب المشاهدين،خصوصاً في الأقطار العربية التي تشتد فيها الرقابة إلى حد كبير وتمنع هذه التوابل والمغريات في تليفزيوناتها المحلية، ويقترن ذلك بضعف لافت في الأداء اللغوي بالفصحى،سواء في مخارج الحروف ونطق الكلمات المعربة وسلامة التراكيب،ويصل الأمر إلى درجة التطرف بالنطق الخاطئ لبعض الأحرف،بل السخرية أحيانا من النطق السليم أو الاستخدام الفصيح لتراكيب اللغة،كما لو كانت السلامة اللغوية- لا التقعر- سببا من الأسباب التي تبعث على التندر أو التفكه.

ولا تستطيع الوسائل الإعلامية أن تواجه الازدواج بين اللغة الفصحى واللهجات المحلية إلا من خلال الاقتراب بكلتا اللغتين العامية – الفصحى) من الأخرى،وذلك بتقريب المسافة بين العامية والفصحى،وذلك بتوسيع آفاق التعليم والحرص على وجود لغة فصحى سليمة سلسة وسهلة في كل أجهزة الإعلام العربي،سواء في مجالات الحوار أو التمثيل أو غيرهما.[١]

٣ – العاملون في المؤسسات الإعلامية اليمنية:

تشير الدراسة التي نفذتها المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون للعام ٢٠٠٣م بأن عدد القوى العاملة "2401" عامل وعاملة، كان عدد الذكور"٢١٢٤"عاملا، فيما الإناث"277"عاملة.[٢]

وفي إحصائية ثانية للعام ٢٠٠٨م تبين أن عدد العاملين في الفضائية اليمنية فقط[٣]بلغ "٦٧٣" عاملاً وعاملة منها" 582"ذكور و"٩١"إناث وفي ديوان وزارة الإعلام ٣٥٤ عامل وعاملة،وفي المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتليفزيون ٢٩٢ عاملاً وعاملة،وفي القناة الفضائية اليمنية ٧٨٠ عاملاً وعاملة،وفي القناة الثانية عدن ١٤١ عاملاً وعاملة،بلغ عدد العاملين في الإذاعات المحلية لوحدها ٢٤١ عاملاً وعاملة.

---

(١) د.جابر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص٧٩.
(٢) وزارة الإعلام، المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون-حقائق وأرقام، مرجع سبق ذكره، ص٢٨.
(٣) أ.صالح حميد،صورة المرأة اليمنية في الدراما التليفزيونية المحلية،د.ط، صنعاء، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، فبراير ٢٠١٠م، ص١٠٠

وفي فترة الدراسة الحالية تشير إحصائية جديدة توصل إليها الباحث(*) ومن خلال الاطلاع على كشوفات مرتبات الموظفين الرسميين والمتعاونين والمتعاقدين في ديوان وزارة الإعلام والمؤسسات التابعة لها (المؤسسة اليمنية العامة للإذاعة والتليفزيون ويتبعها الإذاعات اليمنية المحلية وعددها إحدى عشرة إذاعة،بالإضافة إلى القناة الفضائية وكذا القناة الثانية"عدن" وقناة سبأ الشبابية والسياحية،وقناة الإيمان) ثم بقية المؤسسات الإعلامية التابعة لوزارة الإعلام (مؤسسة الثورة للطباعة والنشر ومقرها صنعاء، مؤسسة ١٤ أكتوبر ومقرها – عدن،مؤسسة الجمهورية ومقرها – تعز، وكالة الأنباء سبا) وكانت القوى العاملة(٤٤٧٤ أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وسبعون عاملاً وعاملة.) موزعة في تلك المؤسسات على النحو الآتي:-

جدول رقم (٢)

يوضح عدد العاملين في المؤسسات الإعلامية اليمنية.

م	الجهة	نوع المؤسسة	المكان	عدد العاملين	
				رسميين	متعاونين
١	ديوان وزارة الإعلام	وزارة الإعلام	العاصمة	٣٥٤	-
٢	المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون	المؤسسة المركزية	العاصمة	٢٩٢	-
٣	القناة الفضائية	حكومية	العاصمة	٧٨٠	-
٤	قناة اليمانية(ق٢)	حكومية	عدن	١٤١	-
٥	مؤسسة الثورة للطباعة والنشر	صحفية	العاصمة	٦١٧	١٧١
٦	مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة	صحفية	عدن	٣٧١	-
٧	مؤسسة الجمهورية للصحافة	صحفية	تعز	٣٩١	٣٥
٨	مؤسسة باكثير للصحافة	صحفية	حضرموت	٤٧	-
٩	وكالة الانباء سبأ	وكالة أنباء	صنعاء	٧٢٥	١٢٢
٩	إذاعة الشباب	إذاعة محلية	العاصمة	٤٩	-
١٠	إذاعة تعز	إذاعة محلية	تعز	٨٦	٥
١١	اب	إذاعة محلية	اب	٦	٣٣

(*) إحصائية تحصل عليها الباحث من خلال الاطلاع على كشوفات مرتبات العاملين في المؤسسات الإعلامية اليمنية شهر يناير ـ٢٠٠٩.أنظر جدول رقم (٢).

١٢	لحج	إذاعة محلية	لحج	١٤	٣
١٣	المهرة	إذاعة محلية	المهرة	٧	٥
١٤	أبين	إذاعة محلية	أبين	٢٣	٣
١٥	سيئون	إذاعة محلية	سيئون	٣٠	٢٥
١٦	حجة	إذاعة محلية	حجة	٨	٢٥
١٧	الحديدة	إذاعة محلية	الحديدة	٦٥	١٣
١٨	صعدة	إذاعة محلية	صعدة	٢	٢٦
	الإجمالي			٤٠٠٨	٤٦٦
	الإجمالي العام	٤٤٧٤ أربعة آلاف وأربعمائة وسبعون عاملاً وعاملة.			

المبحث الثالث

التخطيط البرامجي في الإذاعات اليمنية المحلية.

تمهيد:

تمارس الإذاعات اليمنية المحلية شكلاً من أشكال تخطيط البرامج كعملية تنفيذية لما تقوم بتبنية اللجنة العليا للتخطيط البرامجي، بعد أن يتم اخذ التصورات البرامجية من قبل العاملين في الإذاعات المحلية أو ما يطلق عليهم بالقائمين على تلك الوسائل الإعلامية المحلية،والعمل على مناقشتها وإقرار ما سيدرج منها ضمن الخارطة البرامجية،لذا كان لزاما علينا في هذا المبحث التعرض للتخطيط البرامجي بشكل عام ومن ثم الغوص في التخطيط البرامجي للاذعات المحلية.

١. تعريف التخطيط:

للتخطيط تعاريف متعددة منها:

١. "التخطيط هو ذلك النشاط العقلي الإداري الذي يوجه لاختيار أمثل استخدام ممكن لمجموعة الطاقات المتاحة لتحقيق أغراض معينة في فترة زمنية محددة".(١)

٢. هو:" أسلوب في التفكير والتدبير والتنظيم والتنسيق والتوقيت والعمل وهو في أساسه عملية مستمرة لتحديد الأهداف المتناسقة والمتكاملة والمترابطة وغير المتعارضة التي يتقرر بلوغها.(٢)

٣. إنه:" التقرير سلفا لما يجب عمله،وصنع الأهداف المحددة المقرونة بوسائل تحقيقها،التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لاحتماله أو ربط احتياجات المستقبل والاستعداد لاحتمالاته.(٣)

٤. هو:" تحديد الأعمال أو الأنشطة، وتقدير الموارد واختيار السبل الأفضل

---

(١) د.علي عجوة،الأسس العلمية للعلاقات العامة،ط٤، القاهرة،عالم المكتبات،٢٠٠٠،ص ١١٩.
(٢) د.عبد الكريم فرحان الربيعي،د.عبد القادر الدليمي،تخطيط البرامج الإذاعية والتليفزيونية،د.ط، بغداد، جامعة بغداد،كلية الفنون الجميلة، ١٩٨٨،ص٢٠.
(٣) المرجع نفسه،ص٢١.

لاستخدامها من أجل تحقيق أهداف معينة"[١]

و"التخطيط هو احد الوظائف الإدارية الرئيسة ويغطي مجالا واسعا من الأنشطة ابتداء من الإحساس المبدئي بالحاجة إلى العلم بشيء ما، إلى التحديد القاطع لما يجب عمله ومتى؟ومن يقوم بالتخطيط؟"[٢]

٢. التخطيط الإعلامي :

"هو توظيف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة،أو التي يمكن أن تتاح خلال سنوات البحث من اجل تحقيق أهداف معينة مع الاستخدام الأمثل لهذه الإمكانيات".[٣] و هو أيضا " توجيه نظم ووسائل الاتصال في المجتمعات النامية عن طريق جهاز مركزي لتحقيق الأهداف الأساسية للدول النامية وخاصة دعم الوحدة القومية وتعجيل ومساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استخدام الأساليب الفنية والعلمية للاتصال طبقا لظروف كل بلد وتعديل هذه الأساليب تبعا لمدى القرب أو البعد عن تحقيق الهدف عن طريق المتابعة والتقييم."[٤]

والتخطيط الإعلامي يستهدف بناء مشروع إعلامي قادر على صياغة القيم الثقافية في نفوس أبناء أمتنا،من خلال الإعلام المبدع الخلاق والهادف،الذي يفضي إلى نشر التراث،والمعرفة الحقيقية،والتثبيت بالهوية بعيدًا عن هوس الإعلام السطحي التمييعي اللاأخلاقي،الذي يؤدي إلى تغليب القيم الاستهلاكية،وتكريس هوة الانفصال الثقافي والاجتماعي والسياسي بين الإعلام والمجتمع [٥].

---

(١) د. عدلي سيد محمد رضا،د.عاطف عدلي العبد، التخطيط الإعلامي،د.ط، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠١،ص١٤١.

(٢) .عدلي سيد محمد رضا،د.عاطف عدلي العبد، التخطيط الإعلامي، مرجع سبق ذكره،ص، ١٤١.

(٣) المرجع نفسه، ص١٦٤.

(٤) د.عبد الكريم فرحان الربيعي،د.عبد القادر خلف الله الدليمي،مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٥) عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وقضايا العولمة،مجلة العربي للنشر، القاهرة، د.ن.

٣. أهمية التخطيط:

يعمل التخطيط على زيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية ،وتتعدد أسباب أهميته ومنها[١]:

- يبين التخطيط أهداف المنشأة بوضوح.
- يعمل التخطيط على الاستخدام الأمثل للموارد.
- يؤدي التخطيط إلى تخفيض الوقت اللازم للقيام بالأنشطة المخططة.
- يبين التخطيط مقدما جميع الموارد اللازم استخدامها.
- يعمل التخطيط على الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة .
- يقلل التخطيط من النشاط العشوائي والجهود المتداخلة غير الضرورية والأعمال غير المرتبطة بالموضوع .

مفهوم التخطيط الإعلامي:

يعد مفهوم التخطيط الإعلامي من المفاهيم الحديثة نسبياً ومن مجالات التخطيط ذات الأهمية البالغة في المجتمع وقد ازدادت أهمية التخطيط الإعلامي وتصاعدت مع تصاعد التأثير الإعلامي بأساليبه ووسائله وما أصبح له من قوة،وقد برز موضوع التخطيط الإعلامي في منتصف السبعينيات كإحدى النتائج التي أفرزتها الثورة الإعلامية الاتصالية الحديثة تلك التي تميزت عن سابقتها بالتغير الكبير في نمط الاتصال والإعلام والتحول الواسع في اتجاهات الإعلام وتأثيره المباشر على سير النشاط الاجتماعي كالسلوك والقيم والقرار.[٢]

ويمثل التخطيط الإعلامي أيضًا حشد كافة الطاقات الإعلامية، ويشمل التخطيط الأهداف الآتية:

١. توافر المعلومات وتحليلها.

---

(١) د.عدلي رضا،د.عاطف العبد،التخطيط الإعلامي،مرجع سبق ذكره،ص١٤٣-١٤٤.

(٢) حميد جاعد الدليمي،التخطيط الإعلامي،المفاهيم والإطار العام، ط١، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨،ص ٩١.

٢. تحديد الأهداف.

٣. تنفيذ الخطوات.[١]

ويسعى التخطيط للوسائل الاتصالية ومصادرها وإمكانيتها انطلاقا من تكامل العملية الاتصالية بكل جوانبها،وقد أصبح التخطيط لنظم الإعلام أكثر تعقيدا واحترافا وقد زاد مدى الأغراض التي يستخدم من أجلها التخطيط الإعلامي حيث تقدمنا من مجرد إرسال رسائل بسيطة إلى التبادل التفاعلي لمعلومات عالية التنفيذ فنحن نبحث عن استخدام التخطيط الإعلامي لتبادل طبيعة المجتمع ذاته كما تم التوسع في التكنولوجيات التي يتم تبادل المعلومات من خلالها بمعدل واضح مما زاد من قوة نظم التخطيط الإعلامي والغموض المحيط بتأثيراتها ومن ثم تصميمها.[٢]

ويرى البعض أنه حينما نأخذ التخطيط الإعلامي بعلاقاته نجده ممثلا أحد أجزاء مكونات عالم القيادة والإدارة وحيث نأخذه بارتباطاته نجده يرتبط بنظام المؤسسات التي تعمل على تكوين الوعي الاجتماعي والثقافي وبمعنى آخر نجد أن المفهوم ذاته عبارة عن ظاهرة علمية ومنهجية، والعلمية: تتيح إمكانية تحليل المفهوم إلى عناصره وإرجاع هذه العناصر إلى جذورها وأصولها الفكرية، والمنهجية:تتيح للباحث إمكانية توظيف المفهوم ذاته وعناصره في معالجة المشكلات المطروحة على نطاق البحث.[٣]

"عملية إرادية مقصودة تقوم بها أجهزة متخصصة من أجل التنظيم وتعبئة جهود الأفراد والمؤسسات والجماعات لكي يتسنى للمجتمع تعبئة إمكاناته الإعلامية المادية والبشرية تعبئة كاملة للنهوض بالمسؤوليات وتحقيق الأهداف المرجوة".[٤]

-"هو خلق ووضع واستخدام المصادر الإعلامية في إنجاز أهداف ذات قيمة

---

(١) د.عبد المجيد شكري، الإعلام المحلي في ضوء متغيرات العصر أسسه- نظرياته – وسائله- دوره في الدول النامية والمتقدمة،مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

(2) john Midelton &Dan J.Wedmeyer:methods of communication planning,unisco,paris,1985.

(٣) حميد جاعد الدليمي،مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠١-١٠٢ .

(٤) بوران برهان، التخطيط الإعلامي في وسائل الإعلام العربية الموجهة إلى المغتربين،رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية الإعلام،جامعة القاهرة،١٩٩٧،ص ص٨١-٨٢.

اجتماعية في إطار صورة أو صور اجتماعية معينة".[١]

ويمكننا إرجاع أهمية التخطيط الإعلامي وخصوصا في بلداننا النامية بتأكيد العلاقة بين الإ علام وتنمية المجتمع إذ تتضح العلا قة بين كل من التخطيط الإعلا مي ومفهوم التخطيط للتنمية من ناحية وكذلك كل من التخطيط الإعلامي والتنمية الجزئية على مستوى القطاع المحلي من ناحية ثانية عندما ندرك العلاقة العضوية بين كلا النوعين فالإعلام والتخطيط هما أدوات التنفيذ الجيد للخطة العامة للتنمية والعمل الإعلامي نفسه هو الحركة الضرورية للوصول إلى التنفيذ الجيد لهذه الخطة.[٢]

عناصر التخطيط الإعلامي:

يقوم التخطيط الإعلامي على مجموعة أساسية من العناصر أهمها:

أ. توفر المعلومات.

ب. وضع سياسة اتصالية واضحة.

ج. تحديد الأولويات والأهداف.

د. التخطيط الإعلامي عملية مستمرة.

ه. التخطيط الإعلامي عملية متكاملة.

و. التنسيق.

ز. الإطار الزمني للخطة.

ح. المرونة.

ط. المشاركة.

ي. متابعة الخطة الإعلامية .

ك. ومن المعروف أن السياسة الاتصالية هي مجموع المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات:تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال

---

(١) john Midelton &Dan J.Wedmeyer,Op.Cit.,p.21.

(٢) محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، د.ط، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٨،ص ١١٢.

الاتصال المختلفة وعلى الأخص منها:وسائل الاتصال الجماهيري من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة .[١]

وهناك من يرى بأن مفهوم التخطيط الإعلامي هو ما يقصد به التدابير والإجراءات التي يتخذها فرد أو جماعة أو هيئة أو دولة من اجل تحقيق غايات وأهداف محدودة في مدى زمني قد يكون قصيراً أو بعيداً،وهو أيضا مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية معبرا عنها في صورة كمية ومهام محددة [٢]

وهو عبارة عن مجموعة من المراحل والخطوات التي تتخذ لمواجهة الظروف خلال فترة زمنية مستقبلية ..ويبدأ التخطيط كنظرة مستقبلية بالتفكير ومحاولة التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه الظروف المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات والظواهر التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في التحكم في الصورة المستقبلية، دراسة كل الإمكانات والموارد والجهود التي يمكن استخدامها وكيفية الاستخدام الأمثل لها ثم تأتي أخيرًا مرحلة تحديد الأهداف ورسمًا للسياسات التي يجب إتباعها خلال الفترة الزمنية القادمة التي يوضع لها التخطيط بغية تنفيذ هذه الأهداف واتخاذ القرارات على ضوء التصورات والتنبؤات والموارد المتاحة والممكنة والتي يمكن بمقتضاها مواجهة ظروف المستقبل وتحقيق الأهداف المطلوبة التي أمكن تحديدها [٣] فالتخطيط الإعلامي إذًا عبارة عن مجموعة من الخطوات أو المراحل المتزامنة التي تواكب نظيرتها في التخطيط للتنمية،وتعتبر هذه الخطوة جزئيًا، متكاملة.

ويعني التخطيطي الإعلامي أيضا، وضع سياسة إعلامية تقوم على أساسها خطط تنفيذ برامج مرحلية يتم فيها حشد كافة الطاقات الإعلامية البشرية والمادية،في كافة المؤسسات الإعلامية، بدءًا من النشرات الصغيرة،والملصقات والشعارات إلى المؤسسات

(١) د.عدلي رضا،د.عاطف العبد، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٥-١٦٨.
(٢) د. محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط ٣، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣،ص١١٥.
(٣) د. محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ص. ١١٥.

الصحفية الكبرى،والصحافة القومية والحزبية والمستقلة والخاصة، ومن الإذاعات المحلية الصغيرة،إلى الشبكات الإذاعية والتليفزيونية الكبرى بإرسالها الأرضي والفضائي والرقمي،ووسائل الاتصال الالكترونية،ومن الفنان الشعبي البسيط إلى ذروة المسرح والموسيقى والغناء... والأوبرا...(١).

إذا الخطة الإعلامية هي إعداد البرامج والأجهزة والمعدات وكافة الوسائل اللازمة لتوصيل المعلومات إلى الجماهير المستقبلين دون حجب أي حقيقة اعتمادا على الإستراتيجية والسياسة الإعلامية القائمة.

التخطيط الإعلامي وتنمية المجتمعات المحلية:

إن العلاقة بين التخطيط الإعلامي وبرامج وخطط تنمية المجتمعات المحلية هي علاقة عضوية لأن أهم الأسس التي يرتكز عليها منهج تنمية المجتمع هي توجيه " أفراد المجتمع لمساعدة أنفسهم والمساهمة – بفاعلية – في الجهود التي تبذلها الحكومات المركزية أو المحلية لتحسين مستوى معيشتهم وتشجيعهم للقيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم المحلي وتوعيتهم ليكونوا على إدراك ووعي بمشكلات بيئتهم وتدريبهم على الحكم الذاتي، وهذا كله لن يقدر له النجاح إذا لم يضع المخطط الإعلامي في اعتباره أن هناك عدة ظروف خاصة في المجتمع المحلي وهي ما يطلق عليه سمات أو مميزات المجتمع المحلي التي تبين الاختلافات،بين كل مجتمع وآخر وهي المميزات الاقتصادية والاجتماعية،الثقافية، التاريخية،الحضارية،وهذه تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث وجودها أو عدم وجودها،ومن حيث درجة وضوحها في أذهان المجتمع (٢)

مفهوم التخطيط الإذاعي:

التخطيط الإذاعي:" هو التوظيف الأمثل للإمكانيات البشرية والمادية الموجودة أو التي يمكن أن تتوفر في الإذاعة أثناء الفترة الزمنية للخطة من أجل تحقيق أهداف معينة

---

٢ عبد المجيد شكري، التخطيط الإعلامي أسسه- نظرياته- تطبيقاته،، مرجع سبق ذكره،ص،٤٣.
(٢) د. محمد منير حجاب،مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

سبق الاتفاق عليها بعد مناقشتها.[١]

وهو أيضًا (توظيف للإمكانات البشرية والمادية المتاحة،أو التي يمكن أن تتاح خلال سنوات الخطة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار السياسة الإعلامية والاتصالية،مع الاستخدام الأمثل لهذه الإمكانيات، ويهدف التخطيط إلى الوصول إلى أعلى الكفاءات الممكنة للحصول على أعلى عائد ممكن من الاستثمارات الإذاعية الإخبارية والتثقيفية والترفيهية والإعلامية التي يحتاجها الجمهور ويرغب فيها [٢]

مراحل التخطيط:

يمر التخطيط بثلاث مراحل تشمل وضع السياسات العامة للإذاعة واختيار الاستراتيجيات المناسبة لتنفيذها ثم مراجعة هاتين المرحلتين إلى واقع ملموس عن طريق الخطة الإذاعية في حدود الإمكانيات البشرية والتقنية والمالية الموجودة.[٣]

وضع السياسات الإذاعية العامة.

يقتصر مفهوم السياسات العامة للتخطيط الإذاعي على تحديد أهدافه المطلوب تحقيقها في فترة زمنية في إطار وظائف الإذاعة من أخبار ونقد وإبراز وإعلان وتنمية وخدمة عامة، وعادة ما تشمل السياسات العامة للتخطيط الإذاعي على: غاية إعلامية عريضة – غايات إعلامية محددة – غاية إعلامية منتقاة.

وهناك من يرى بان مراحل خطوات التخطيط الإذاعي المسموع والمرئي تتمثل في:

تحديد الإستراتيجية الإعلامية التي ستوضع على أساسها السياسة الإعلامية.

١-تحديد السياسة الإعلامية المفسرة والمكملة للإستراتيجية .

٢-وضع الخطط التنفيذية (البرامج) مع تحديد الفترات الزمنية اللازمة لتنفيذها.

٣-وضع بدائل للخطط بحيث يمكن اختيار أفضلها .

٤-وضع تصور للازمات النائمة التي يمكن أن تحدث، وطرق تلافيها وتجنب

---

(١) عبد الكريم الربيعي،د. عبد القادر الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص ٥٨.

(٢) ا.د.منى سعد الحديدي،ا.د.سلوى إمام علي،الإعلام والمجتمع، ط١، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية، يناير،٢٠٠٤،ص١٦٥.

(٣) عبد الكريم الربيعي،د. عبد القادر الدليمي،مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

الوقوع في الخطأ.

٥-وضع خطط مناسبة لتفعيل الإمكانيات المتاحة كأفضل مايكون.

٦-تقييم أداء العاملين.

٧-تحديدي التوقعات أو ردود الأفعال من اجل الأخيار بين الاستمرار في تنفيذ الخطة أو تصحيح المسار.

٨-وضع تقدير عام للميزانية اللازمة لتنفيذ وتوفير الأموال الضرورية.

٩-تحديدي وسائل تصحيح المسار بناء على ردود الأفعال.(١)

- أشكال التخطيطي الإذاعي:

تنقسم أشكال التخطيط الإذاعي عادة إلى أربعة أشكال هي (٢)

"١. **تخطيط شامل للعام:** ويرتكز على القضايا الرئيسة للعمل الوطني،إلى جانب مشروعات تطوير العمل البرامجي وحل المعوقات التي تعترض انطلاقه.

٢. **تخطيط موسمي:** ويرتكز على تخطيط البرامج على أساس نظام الدورات، حيث ينقسم العام إلى أربع دورات، كل دورة مدتها ثلاثة أشهر.

٣. **تخطيط خاص:** تحتاج بعض فترات العام لتخطيط خاص كشهر رمضان المعظم وبعض المناسبات الوطنية والدينية.

٤. **تخطيط طارئ:** قد تطرأ بعض الأحداث التي تحتاج في حينها إلى تخطيط بما يتناسب مع الأحداث.

أنواع التخطيط:

يمكن التمييز في هذا الجانب على أساس نطاق التخطيط بين التخطيط القومي الشامل الذي تتناول فيه الدولة مختلف قطاعات النشاط في المجتمع، وبين التخطيط الجزئي الذي يتعلق بقطاع معين كقطاع الإعلام وهو ما يهمنا في هذه الدراسة .(٣) حيث يقسم إلى:

---

(١) عبد المجيد شكري، التخطيطي الإعلامي أسسه- نظرياته- تطبيقاته،مرجع سبق ذكره،ص٦٣.

(٢) د.عدلي رضا، د.عاطف العبد،التخطيط الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٨.

(٣) المرجع نفسه،ص١٤٤.

١. الخطة القومية الشاملة
٢. التخطيط القطاعي
٣. التخطيط الإقليمي وغالبا ما يتم الأخذ بالتخطيط الإقليمي كونه يعمل على تحقيق أهداف الخطة القومية، تدعيم أجهزة الإدارة المحلية، وزيادة مشاركة الجماهير في تحقيق أهداف الخطة حيث تدفعهم مشاركتهم في إعدادها إلى القيام بدور فعال وتحقيق أهدافها.
٤. التخطيط المركزي
٥. التخطيط اللامركزي
٦. التخطيط طويل الأجل
٧. التخطيط متوسط الأجل
٨. التخطيط قصير الأجل .

"وهناك أنواع عدة للتخطيط وفي مقدمتها يأتي :" تخطيط الاتصالات Telecommunication"،وتخطيط الإعلام التربوي"Planning of mass media education" وتخطيط الإعلام التنموي"Planning of mass development "،والتخطيط القومي الشامل"National planning" والتخطيط الإعلامي"mass media Planning ".[١]

واعتمادًا على طبيعة التصور الاجتماعي، فإن الإطار العام للتخطيط الإعلامي يصعب تحديده وإنما يمكن القول "إن حدوده تتمثل في آن واحد،بالمركزية الشديدة واللامركزية المتطرفة.فالوسائل الإعلامية في عدد من المجتمعات مملوكة مباشرة من قبل الدولة،أو محكومة بقوانين وأنظمة صارمة،لذا يتسم التخطيط الإعلامي في مجتمعات كهذه بالمركزية الشديدة وتحت إشراف جهة رسمية مركزية غالبا ما تكون حكومية...[٢] وفي مجتمعات أخرى تتسم وسائل الإعلام بالملكية الخاصة وتكون مستقلة إلى حد ما،ومحكومة بسياسة عامة وأنظمة تنظم وتحدد سلوكها".

وتختلف الخطط البرامجية بحسب فئتها الزمنية فهناك الخطط التفصيلية التي تمتد

(١) د.حميد الدليمي، التخطيط الإعلامي- المفاهيم والإطار العام، مرجع سبق ذكره،ص٤٩.
(٢) المرجع نفسه،ص ٥٥.

عادة من ٣-٤ أشهر والخطط النوعية الأخرى لفترة زمنية محددة أقل كالمناسبات والأحداث الطارئة،وغيرها، وهناك خطة البرنامج اليومي لتنفيذ البرامج والتي تحدد تقسيم البرامج وأنواعها وزمنها وترتيبها على المدى الزمني لليوم البرامجي..."[١]

لذا نجد :"أن التخطيط مرتبط ارتباطا مباشرا بالجانب السياسي، وينحصر في نقطتين رئيسيتين هما:

- خطة إستراتيجية كلفة ومستمرة لمدة طويلة تحتوي على السياسات والقواعد الأساسية للخطة .
- خطة جزئية ومؤقتة[٢] تسعى لإنجاز مهمات معينة في فترة زمنية محددة.

مقومات تخطيط البرامج:

من الشروط الهامة في تخطيط البرامج طبيعة الوسيلة وخصائصها التي تنفرد بها عن الوسائل الأخرى، فعلى الرغم من أن العديد من مبادئ إعداد البرامج والمؤشرات على قرارات إعداد البرامج تنطبق على جميع وسائل الإعلام الالكترونية إلا أن هناك فروقا تستدعي عمل استراتيجيات منفصلة، فلكل وسط إعلامي إسهاماته الفريدة كما أن الجمهور يستخدم كل وسط إعلامي بشكل مختلف.[٣]

ويتطلب تخطيط البرامج الإذاعية التنسيق والتكامل بين العناصر الأساسية للجهاز الإذاعي بشكل عام،وتشمل هذه العناصر(العنصر البشري،البرامج والمواد،الأجهزة، والمعدات).[٤]

---

(١) محمد علي العويني، الراديو والتنمية السياسية، د.ط، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨١م،ص ص ٤٥-٥٦.

(٢) د.محمد حمدان المصالحة، الاتصال السياسي – مقترب نظري – تطبيقي، ط٢، الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢م،ص٧٦.

(3) Raymond L.Carrol &Donald.Davis:Electronic media programming "strategies and Decision making".(McGraw-Hill.Inc,U.S.A,1993),P:14.

(٤) مصطفى محمد فلاته،الإذاعة السمعية وسيلة اتصال وتعليم، د.ط، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود للنشر، ١٩٩١م،ص ٤٥.

مبادئ البرامج الإذاعية :

" تتميز البرمجة الإذاعية بأنها عمل إبداعي، والبرامج الإذاعية على اختلاف أشكالها تهدف في النهاية إلى جذب الجماهير ولا يمكن لهذه البرامج أن تؤدي دور ها الفعال حتى ترقى إلى مستوى البحث العلمي وتتجاوز مرحلة الأحكام المرتجلة أو العفوية وتتبع أسلوب المتابعة والتخطيط والتنسيق، فمن المعروف أن لكل مجتمع ظروفه وخصائصه وثقافته.."(١)

وينبغي أن تخلق البرمجة الإذاعية وسيلة للتأثير على الجماهير من خلال المعرفة النفسية للأ فراد والمجتمع و مدى إدراكهم وو عيهم واهتما ماتهم وأن يتوا فق البر نامج مع الوضع الاجتماعي لهم من حيث أعمارهم ومهنهم وهكذا يبدو البر نامج الإذا عي بجوهره معتمدًا طريقة واحدة لنشر الأفكار وتكون عملية البرمجة عملية إبداع متجانسة.(٢)

ومن المبادئ الخاصة بالبرمجة ما يعرف بجدولة البرامج وهي جهد يستهدف تنظيم المواد الإذاعية في تسلسل زمني يرا عي القوات الإذاعية ومزا يا كل فترة إذاعية و عادات وسلوكيات الجمهور في كل فترة إذاعية، وجدولة البرامج كما يرا ها آخرون هي :"عملية ترتيب البرامج لتحقيق الأهداف والأغراض الإستراتيجية وتستخدم العديد من الاستراتيجيات والاعتبارات في جدولة البرامج من أهمها كيفية جذب البر نامج للمشاهدين والمعلنين بشكل جيد.(٣)

ومن الطبيعي أن تختلف أهمية هذه القدرات بحسب سياسة النظام الإذا عي فيختلف النظام الحكومي عن النظام التجاري أو غيرهما ومع تعدد البث الإذاعي اليوم سواء المحلي أو الخارجي وإمكانية الاختيار للتعرض للبرامج الإذاعية من مصادر مختلفة يبقى من الضروري مراعاة هذا التغيير لدى المبرمجين،ومع التخطيط الرأسي الذي يعتمد على تقسيم

---

(١) طه عبد الفتاح مقلد، الكلمة المذاعة، مطابع اوفست ناصر،د.ت،القاهرة،ص١٦١.

(٢) ميخائيل مينكوف،المبادئ الأساسية في الصحافة الإذاعية،ترجمة:فؤاد الشيخ،د.ط، دمشق، دار مشرق- مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، ٢٠٠٠،ص ١٢٤.

(3) Alan B.AIbarran: Management of Electronic media, (Second edition, Wadsworth Group, Thomson Learning, Inc, U.S.A, 2002), p.182.

اليوم إلى فترات تخطيط آخر أفقي يقوم على التنسيق بين الإذاعات والقنوات المختلفة في كل فترات الإرسال وينبغي النظر إلى كل فترة على أنها فترة ذروة ومن هنا تصبح القاعدة الذهبية عند التخطيط للبرامج الاعتماد على التجويد والتمييز في كل البرامج وفي كل فترة وتوفير أكبر قدر من الجاذبية .."[١]

- السياسة الإعلامية :

تناولت مؤتمرات اليونسكو موضوع السياسة الإعلامية منذ أوائل السبعينيات. وقد تبنت اليونسكو في مؤتمرها الذي عقد عام ١٩٧٢م في باريس تعريفا يعد من أكثر التعريفات وضوحًا وتحديدًا.

وعرفت السياسة الإعلامية من وجهة نظر خبراء اليونسكو بأنها: " مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد التي تحكم وتوجه سلوك الأنظمة الإعلامية،والتي عادة تشتق (تستنبط) من شروط الايديولوجيا السياسية والقيم التي ترتكز عليها في بلد ما"[٢] ووفقا لهذا المفهوم،فإن السياسة الإعلامية تتناول ضمنا-:

- النشاط الإعلامي (العملية الإعلامية).- طبيعة الرسالة الإعلامية .
- صيغ التدخل المباشر أو غير المباشر في التأثير على السلوك.
- النتائج المتوخاة من عملية التأثير.-علاقة الإعلام بالحقول الاجتماعية الأخرى.
- صيغ التوازن والتوافق بين الإعلام والأنشطة الرسمية وغير الرسمية .

ويمكننا إدراك بأن التعريف السابق لخص عناصر أساسية في السياسة الإعلامية ومنها: [٣]

- **المبادئ :** الأهداف العامة للسياسة المركزية التي يعتمدها المخطط الإعلامي كإطار أيديولوجي لخطته وبرامجه.
- **المعايير:** القياسات التي يعتمدها المخطط الإعلامي في تحديد الإطار العام

---

(١) أمين بسيوني، التخطيط البرامجي الإذاعي،في:"مجموعة محاضرات مختارة عن الإعلام والتنمية "كلية الإعلام – جامعة القاهرة، ١٩٩٤م،ص ١.

(2) John Middleton,Methode of communication planning,paris,Unesco 1985,p.21.

(٣) د.حميد جاعد الدليمي، مرجع سبق ذكره،ص٧٤-٧٥.

للرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون ومدى تطابقها مع السياسة العامة ومعاييرها.

- **القواعد:** الأسس التي ترتكز عليها السياسة الإعلامية عند التخطيط والتنفيذ. ومدى تطابقها مع أسس السياسية العامة والبيئة الاجتماعية وفقا لمنطق التقابل والتطابق.
- **التحكم :** السيطرة والتوجيه "إيديولوجي أو مؤسسي" للسلوك الإعلامي.
- **السلوك الإعلامي:** نمط النشاط الإعلامي ومؤسساته زائد نمط مضامين الرسائل الإعلامية..وعلاقة الإعلام كمؤسسات سلطة القرار- وعلاقة الإعلام كمضمون بالجماهير.
- **الأيديولوجيا السياسية:** الإطار العام الفكري لثقافة وفلسفة وتشريعات بلد أو دولة ما.
- **القيم :** قيم الأيديولوجيا السياسية زائد القيم والأعراف الاجتماعية ممثلة بالاعتبارات الأساسية التي تحدد السلوك الاجتماعي العام تجاه نمط قيمي معين" (١).

ومما سبق يمكننا ربط السياسة الإعلامية في الأجهزة الإعلامية بالاتصال السياسي والذي يعد أحد أنماط الاتصال الذي يؤدي إلى وظيفة سياسية للقائمين عليه." أي أن أهدافه ودوافعه في جوهرها إنما يقتصر على إحداث تأثيرات واقعية أو محتملة على عمل وسلوكيات الآخرين .."(٢)

وقد عرف (جون ميدو J.Meadow) الاتصال السياسي بأنه:" الطريقة التي تؤثر فيها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكينونته، كما انه أيضًا يتعلق بالطريقة التي يمكن بها أن تقوم ظروف الاتصال بتشكيل السياسة،بعبارة أخرى يتعلق الاتصال بتبادل الرموز والرسائل التي تكون قد شكلتها أو أنتجتها النظم السياسية."(٣) لذا

---

(١) د.حميد جاعد الدليمي، مرجع سبق ذكره،ص٧٤-٧٥.

(2) Mac Bride Seam: Many voices one World UNESCO.Paris,1980.P.68.

(3) John Meadow: Politics and Communication,NewYork Free Press,1989.P.89-90.

نجد أن الاتصال السياسي أصبح عنصرا مهما في أداء السلطة والقائمين عليها،فمن يستحوذ على السلطة يسعى جاهدًا إلى السيطرة على وسائل الاتصال لتحقيق أهدافه في البقاء في السلطة، كما أن القادة السياسيين يميلون دائما للتحكم في المعلومات المتاحة للمواطنين.

خصائص السياسة الإعلامية :

تكتسب السياسة الإعلامية الكثير من خصائص السياسة العامة في المناورة والحوار..ففي المجتمعات الديمقراطية أتيح للإعلام بفعل المرونة التي يتمتع بها أن يمارس دورًا قياديًا في التوجيه والتعبئة السياسية وتتركز خصائص السياسة الإعلامية في[١]

- العدالة في توزيع المعلومات .
- قيادة الحوار الديمقراطي.
- إتاحة الفرصة لمن تعنيهم المعلومات بالحصول عليها.

وهذه الخصائص تجعل من المخطط الإعلامي قابلاً للاستجابة والتطابق مع هيكل البناء الاجتماعي والتكوين الأيديولوجي.

وهناك علاقة ترابطية تعكس ذاتها بين المؤسسة الرسمية والمؤسسة الاتصالية،أو بين المؤسسة الاتصالية وقنواتها المختلفة وبين القادة السياسيين: رؤساء دول وحكومات وقادة أحزاب وبرلمانيين"[٢]

ويقسم الاتصال السياسي من حيث مستوى المدى المكاني والجمهور المستقبل إلى مستويين هما:

- المستوى الوطني للاتصال السياسي.
- المستوى الدولي للاتصال السياسي.

لذا نجد أن الحكومات تلجأ للاتصال السياسي باعتباره أداة رئيسة يعول عليها أي نظام أساسي،وتستخدم ما أمكنها من وسائل وقنوات اتصالية متاحة من أجل أن تتعرف على الاتجاهات السائدة في الوسط الجماهيري،كما أنها تعمل جاهدة على أن تنقل للرأي العام المحلي كل ما تعتقد أهميته للحصول على التأييد الشعبي لسياستها وقراراتها المتعلقة بالأوضاع الداخلية ."[٣]

---

(١) د.حميد الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص٧٦.
(٢) د.محمد حمدان المصالحة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.
(٣) المرجع نفسه،ص ٥٧.

السياسة الإعلامية والتخطيط في الإذاعات اليمنية المحلية :

إن التخطيط ينتج ويبلور مفهوم السياسة من خلال التعبير عن السلوك الإعلامي على المستوى الاجتماعي..فالسياسة هي بيان سياسي تقدم على هيئة أهداف عامة ومحكومة بإطار إيديولوجي وبناء اجتماعي وبالبيئة التي ينتمي إليها "[1]

فالسياسة تحدد الموضوعات،الأهداف والسياق العام بينما التخطيط يوحد السياسات ويدمج عناصرها بعضها مع البعض الآخر،فمنطق الساسة ينطلق من التصور الاجتماعي(الإيديولوجي)،وكذلك الثقافة القومية،يتبلور وينعكس من خلال سياق الأهداف الاجتماعية التي يتناولها المخطط الإعلامي ويترجمها إلى فعل وممارسة .

التخطيط البرامجي في الإذاعات المحلية :

تنفذ الإذاعات اليمنية المحلية مراحل تخطيطها البرامجي من خلال ثلاث دورات برامجية تبدأ الدورة الأولى في الأول من يناير من كل عام وتنتهي الدورة في ابريل،ثم تليها الدورة الثانية والتي تبدأ من مايو وتنتهي في أغسطس،لتحل بعدها الدورة الأخيرة في سبتمبر وتنتهي في ديسمبر من العام نفسه،حيث تستند معظم الإذاعات المحلية في خطتها الإذاعية على القوانين واللوائح والسياسة الإعلامية النافذة والتوجيهات الصادرة من قيادة وزارة الإعلام والمؤسسة،انطلاقا من الأهداف الوطنية،وترتكز معظم الإذاعات المحلية في مضامينها على التنمية الثقافية والعلمية المتكاملة للإنسان اليمني في مختلف مفرداتها وعلى النحو الذي يحقق عمليتي النهوض والارتقاء بالمجتمع والمواطن للتعامل مع معطيات قيم ومفاهيم العصر الحديث وبما يتوافق وخاصية الرسالة الإعلامية المسموعة، والتي يتم توظيفها في تنمية الإنسان اليمني، وتعمل الخطة الإعلامية للإذاعات المحلية على إيصال الرسالة الإعلامية موضوعيا وفنيا لتلبي الحاجات الإعلامية للمجتمع وتعبر عن همومه وقضاياه وتطلعاته المشروعة في تأمين أنسب الظروف التي يتعين أن يعيشها في حياة آمنة مستقرة وكريمة وعلى نحو مترابط من حيث التعريف بالهوية الحضارية لشعبنا

(١) حميد الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص ٨٣.

وبالخطوات العامة للإنجازات الراهنة التي تجذر وترسخ دعائم بناء المجتمع اليمني الحديث.[1] لذا نجد أجندة التخطيط في الإذاعات اليمنية المحلية أخذت بالتخطيط الإذاعي قصير المدى والمتوسط وكذا المدى الطويل نظراً لان بعض البرامج الإذاعية أخذت صفة الاستمرارية والتجدد في التناول الإعلامي لتعبر عن حاجة موضوعية للمتلقي.وشملت مهمة الخطة الإذاعية المنظومة المتكاملة للحريات وحقوق الإنسان وتكوين الاهتمامات الهادفة إلى تأمين حق المواطن اليمني في التنمية وفي الحياة الآمنة والكريمة وحقه في العمل والتعليم وحرية الفكر والإبداع والبحث العلمي،وتطويع الرسائل الإعلامية لتغدو فضاء آت واسعة ومفتوحة لممارسة حرية التعبير للرأي والرأي الآخر.

وتنفذ البرامج الإذاعية بعد أن تقر ذلك اللجنة العليا للتخطيط البرامجي في اجتماعاتها الدورية كل ثلاثة أشهر، يتم خلالها إقرار الخارطة البرامجية للقنوات الإذاعية والتليفزيونية،وتتكون اللجنة العليا للتخطيط البرامجي من: وزير الإعلام – رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من (وكلاء وزارة الإعلام – المدير العام للمؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون- مساعد رئيس مجلس الإدارة – رؤساء القطاعات الرئيسة المرئية والمسموعة- رئيس قطاع الإدارة والشؤون المالية والتجارية - رئيس القطاع الهندسي – رئيس قطاع الإذاعات المحلية – مدراء عموم البرامج والأخبار بالإذاعات الرئيسة المرئية والمسموعة – مدير عام الإنتاج بالمؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون – مدير عام التخطيط والبحوث والمعلومات بالمؤسسة).

ومن الناحية التنظيمية فان قطاع الإذاعات اليمنية المحلية يتبع المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتليفزيون وفقا للتقسيم الإداري،كما هو مبين في الهيكل التنظيمي للمؤسسة العامة للتليفزيون.

(١) تقرير عن مشروع الخارطة البرامجية لدورة يناير – ابريل ٢٠٠٩، اللجنة العليا للتخطيط البرامجي المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون،صنعاء، نوفمبر،٢٠٠٨م،ص٧.

رسم تخطيطي للهيكل التنظيمي للإذاعات اليمنية المحلية

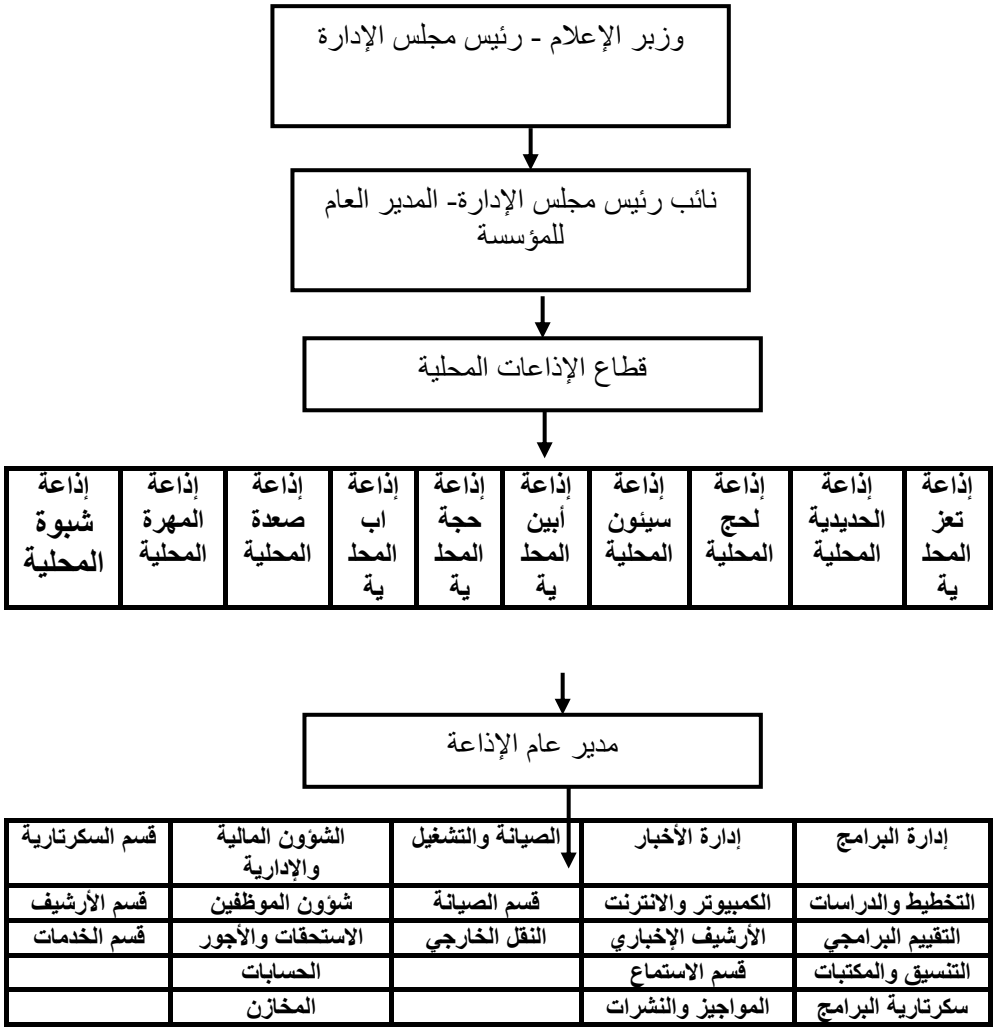

ووفقاً للهيكل التنظيمي للإذا عات المحلية،فإننا لمسنا و جود قسم خاص بالتخطيط والبحوث تنحصر مهمته في إعداد الخرائط البرامجية والتقارير الدورية وفق مخرجات اجتماعات اللجنة العليا للتخطيط البرامجي وتوجيهات المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون،وخطة إستراتيجية إدارة البرامج ورؤى لجنة التخطيط البرامجي بالإذا عات

المحلية وملاحظات وآراء المستمعين.

إلا انه من الملاحظ عدم وجود وحدة متخصصة لدراسة آراء المستمعين أو ما يطلق عليها(بوحدة سبر الآراء) لبرامج الإذاعات المحلية والتي من خلالها يتم الرصد والتحليل،من اجل المقارنة بين ما خطط له وما هو فعلي ومعرفة مضامين برامج تلك الإذاعات ومدى تنفيذها للهدف الذي أقرت لأجله والعمل على تقييم تلك البرامج والدورات الإذاعية.

كما أن معظم برامج تلك الإذاعات يعاد تكرار بثها وترحيلها من خارطة برامجية إلى أخرى، وهذا يعد خلل في التخطيط البرامجي للإذاعات المحلية والتي يفترض أن يكون هناك التزام بما يتم إقراره ويبدو هذا الخلل واضح لعدم وجود رؤيا كافية فيما يخص التخطيط البرامجي أوالسياسة الإعلامية التي تداربها تلك الإذاعات المحلية.

وتنفيذاً للخطة الإذاعية فقد تضمنت الخارطة البرامجية تنوعاً في البرامج الإذاعية المقدمة تمثلت في :

- برامج ومواد (التوعية الدينية،التعليمية والعلمية- الثقافية والسياحية –الدرامية- التنمية الاقتصادية- مواد الإعلام الصحي – التوعية الآمنة – برامج الأطفال – برامج المرأة- مواد الشباب – مواد المغتربين – القوات المسلحة – برامج ومواد ذوي الحاجات الخاصة – المشكلات والظواهر الاجتماعية – الإعلام الرياضي)[1]

وتتضمن الخارطة البرامجية في الإذاعات المحلية ثلاثة أنواع على مدار العام تتمثل الأولى:

– في الخارطة البرامجية العامة التي توضع بداية العام ويتم إدخال التعديلات عليها نهاية كل دورة في ضوء المستجدات وملاحظات الجمهور،وتوجيهات اللجنة العليا للتخطيط البرامجي.

ثانيا :

خارطة البرامج الخاصة بالمناسبات والأحداث الخاصة، وهي الخارطة التي توضع لتؤدي رسالة خاصة يتم إعدادها للمناسبات الوطنية والدينية وكذلك ما يطرأ من حملات

(١) تقرير عن مشروع الخارطة البرامجية لدورة يناير – ابريل ٢٠١٠، اللجنة العليا للتخطيط البرامجي المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون،صنعاء، أكتوبر،٢٠١٠م،ص٧.

توعية أو إحداث تمر بها المحافظة أو البلد بشكل عام،وهي التي تم دراستها من قبل الباحث.

وفي الأخير الخارطة العامة من الجزء الأخير من العام البرامجي وتأتى تكملة للدورات البرامجية المعدة والمقرة ضمن الخارطة البرامجية .

وتقوم الإذاعات المحلية وفقا للخطة البرامجية على توسيع دائرة التبادل البرامجي مع بعضها وذلك بغرض ترسيخ الوحدة الوطنية والثقافية،حيث تعمل الإذاعات على تبادل الارتباط لفترات مختلفة،وخصوصا في المناسبات الخاصة،والمتمثلة في الأعياد الوطنية "عيد الوحدة الوطنية في الـ٢٢من مايو،والـ١٣ من يوليو، ٢٦سبتمبر،و١٤ أكتوبر،والـ٣٠ من نوفمبر" حيث تأخذ هذه البرامج المناسباتية والخاصة حيزًا كبيرًا من حجم الدورات البرامجية،وتهدف من خلالها إلى التعزيز من روح الانتماء الوطني في تذكر المناسبات وتهنئة بعضهم البعض،وبث روح التعاون والإخاء بين المواطنين وتعزيز حبهم لوطنهم .

ومما سبق فقد تم دراسة الخارطة البرامجية لعدد ثمان إذاعات محلية قيد الدراسة الحالية،وتم تحديد برامج الدورة البرامجية الثانية لجميع الإذاعات الثمان قيد الدراسة،والتي تبدأ عادة في شهر مايو من كل عام وتنهي في أغسطس من نفس العام،وتمثلت في البرامج الوحدوية المناسباتية الآتية، كما هو موضح تاريخ بثها في الجدول الآتي:

جدول رقم (٣)

يبين عينة البرامج الإذاعية قيد الدراسة

البرامج التي وردت فيها مضامين العينة											
م	اسم الإذاعة	تاريخ النشأة	البرامج الإذاعية قيد الدراسة	سنة البث		نوع البث		المدة الزمنية للبرامج			
				٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	مشترك مع الإذاعات المحلية الأخرى	بدون	ث	د	س	
١	تعز	١٩٦٣م	أضواء على المجالس المحلية		√	√		٤١	٢٥	٢	
			مايو في عيون الوطن	√			√	-	-	١	
			الفترة المفتوحة	√	√	√		-	٣٠	١	
			انجازات وحدوية		√	√		٢٨	٢٤	١	
٢	الحديدة	١٩٦٨م	احتفالات وحدوية		√	√		-	٣٠	١	

		يمن جديد ومستقبل أفضل	√			√	-	٤٠	١	
		عن المحطات الوحدوية	√			√	-	٣٠	١	
		الفتـرة المفتوحـة (ثمـار الوحدة)	√	√	√		٥٨	٤١	١	
٣	لحج ١٩٧٢م	أضواء التسامح		√	√		١٠	١	٤	
		صباح الخير يا وطني	√	√			-	-	٢	
		أشبال الوحدة	√	√	√		-	٣٠	-	
		البرنامج المفتوح	√		√		١٥	١٥	٣	
٤	سيئون ١٩٧٣م	احتفالات وحدوية	√	√	√		٥٨	٤١	١	
		حضرموت اليوم	√				-	٤٥	-	
		انجـــازات وعطـــاءات الوحدة					-	٤٥	-	
		ربوع الفرح		√	√					
٥	أبين ١٩٧٣م	لقاء الأحبة	√				٣٠	٥٦		
		مايو في الوجدان	√	√	√		-	٤٠	١	
		انجازات وحدوية	√	√	√		-	-	٣	
		ثمار الوحدة	√	√	√		-	٢٠	٢	
٦	حجة ٢٠٠٤م	مايو في ذاكرة الأجيال	√	√		√	٣٣	٣٠		
		اشراقات وحدوية					٣٣	٣٠		
		أعراس وحدوية	√	√	√	√	٣٧	١٦		
		يمن اليوم	√	√		√		٣٠		
٧	اب ٢٠٠٧م	ثورة المجد	√	√		√	٦٠	٢١	١	
		جيل الوحدة	√	√	√		٢٠	٦	١	
		صباحات وحدوية	√	√		√	-	٣٠	١	
		المايكروفون الجوال		√						
٨	صعدة ٢٠٠٧	الساعة الأولى	√	√		√	١٠	٧		
		الفترة المفتوحة	√	√	√		-	٥٠	١	
		من صعده أجمل لقاء	√	√	√		٤٣	٢٦	٢	
		ترسيخ الوحدة	√	√	√		٨٨	٣٦	-	
	إجمالي البرامج	٣٢ برنامجـــا خـــلال العـامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩م تختلـــف عـــدد حلقـــات البـرامج مـن إذاعـة إلـى أخرى.								
	إجمالي	أربـــع وأربعـــين ســـاعة					٢٤	٢٤	٤٤	

								وأربـع وعشـرين دقيقـة وأربع وعشرين ثانية		الزمن	

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل والذي تم توزيعه إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: نشأة الوحدة الوطنية الأسس والمعايير،فيما المبحث الثاني: الايديولوجيا في السياسة الإعلامية اليمنية،وتناول المبحث الثالث:التخطيط البرامجي في الإذاعات اليمنية المحلية،وفيه تم التعرف أكثر على واقع نشأة الوحدة اليمنية تاريخيا وتم ربط ذلك بالسياسة الإعلامية التي تمارس من قبل المؤسسات الإعلامية اليمنية ودروها في ربط مفهوم الوحدة الوطنية التي هي غرض الدراسة الحالية،كما أن تناول التخطيط له ارتباط مباشر بمعرفة السياسة الإعلامية من خلال تجسيدها في الخارطة البرامجية الإذاعية.

ومن أجل التحكم بالجانب النظري والميداني فقد تم ربط ذلك عبر إشكالية ومنهجية الدراسة من خلال بناء فرضيات الدراسة وتساؤلاتها.

ففي الفصل التالي سيتم تناول نتائج الدراسة الميدانية على القائمين بالاتصال وهم مدراء الإذاعات اليمنية المحلية وكذا المعدين والمخرجين والصحفيين والمراسلين في مديريات المحافظات قيد الدراسة،والذي كان هدفاً رئيسياً من أهداف الدراسة الميدانية لمعرفة تحليل الخطاب الإعلامي الذي تقوم ببثه تلك الإذاعات وانعكاساته لدى المستمعين من خلال إبراز البرامج الوحدوية التي تعمل على ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية لدى مستمعيها .